الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي

مركز كارنيغي
للشرق الأوسط

تعليق
سعيد اللاوندي

ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمي

سلسلة شهرية تهدف إلي نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التى يري بها العالم قضايانا، وتنشر مع مقدمة تحليلية ، وتعليق بشأن الموضوع الذى تتناوله.

رئيس مجلس الأمناء
أحمد فخر

مجلس الأمناء
إبراهيم كامل
إسماعيل الدفتار
قدرى حفني
منى مكرم عبيد

المدير التنفيذى
عادل سليمان

المشرف على التحرير
عادل سليمان

اسرة التحرير
رشا محمد راضى

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح ـ (مركز تفكير) ـ تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

المقدمة

الشرق الأوسط ومنذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها من تطورات جادة بدت وكأنها مقدمة لتغيرات جوهرية في النظام الإقليمي الذي ساد المنطقة لعدة عقود سابقة وبدأ طرح العديد من المشروعات ذات البعد الإستراتيجي لإحداث تغيرات رئيسية في هيكل هذا النظام بدءًا من مشروعات الشرق الأوسط الكبير أو الأوسع إلي الشرق الأوسط الجديد وصاحب تلك المشروعات تدخلات واسعة اتسم بعضها بالعنف الشديد كما حدث في أفغنستان وإعلان الحرب علي الإرهاب..

ثم ماحدث في العراق لإسقاط نظام الحكم الذي كان قائما وإجتثاثه من جذوره والسعي إلي اعادة بناء نسقاً سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا جديدا في تلك الدولة ذات الأهمية الجيوستراتيجية في المنطقة، وما أحدثه ذلك من إنعكاسات علي مجمل المنطقة، إلي التدخلات الأقل حدة بمحاولة فرض أجندات للتغيير والإصلاح علي دول المنطقة، وصاحب كل ذلك العديد من الظواهر الجديدة لعل أهميتها تنامي قوة وتأثير الأطراف الفاعلة غير الحكومية non state actor

كحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين.. إنتشارحركات وتنظيمات تتبني أفكارا تميل إلي العنف والارهاب سعيا لتحقيق أهدافها الملتبسة كما حدث في الأزرع العديدة التي تحمل اسم القاعدة..كالقاعدة في بلاد الرافدين والقاعدة في بلاد المغرب العربي .. والقاعدة في بلاد الشام .. وغيرها.

ولا شك أن كل تلك العوامل والتي لازالت تتفاعل مع بعضها البعض ستنعكس بشكل أو آخر علي تطور النظام الإقليمي في الشرق الأوسط .

وهذا ما تتناوله الدراسة من وجهة نظر مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي والتي أعدها أحد أهم الباحثين بها بول سالم وهو مدير مؤسسة كارنيجي للشرق الأوسط في بيروت، ويعلق عليها أيضا باحث متخصص ومتعمق في العلاقات الدولية هو الدكتور سعيد اللاوندي نظرا لأهمية ما دار فيها من تحليلات وأراء.

أسرة التحرير
ديسمبر ٢٠٠٨

مقدمة

الشرق الأوسط كنظام اقليمي في حال انهيار. والبنى وموازين القوى التي أُرسيت في أواخر السبعينات وعُدّلت عقب الحرب الباردة، لم تعد قائمة. هذه البنى والموازين تضمّنت عدداً من المعطيات الرئيسة. ففي هذه الفترة، كانت إسرائيل في حال سلام مع مصر والأردن، وتقيم هدنة غير معلنة مع سوريا. وبالتالي أياً من الدول البارزة المجاورة لإسرائيل والمناهضة لها، لم تعد منغمسة مباشرةً في النزاع العربي الإسرائيلي. كذلك، طردت الحركة الفلسطينيّة المتداعية من لبنان في العام 1982 وهُمّش دورها خلال\ وفي أعقاب اتفاقية أوسلو في العام 1993. وفي هذه الأثناء، تم الإعتراف بدور سوريا في المنطقة وأضفيت الشرعية على نفوذها في لبنان الذي ما لبث أن رقّي إلى مرحلة الوصاية او الهيمنة الكاملة بعد العام 1990.

أما العراق، فقد عززت الولايات المتحدة دوره في الثمانينات، بإعتباره دولة عازلة قادرة على ان تكون موازناً لإيران الثوريّة. لاحقاً، وطيلة الثمانينات، واصلت الولايات المتحدة فهم دور العراق كحاجز للقوة الايرانية حتى بعد حرب تحرير الكويت ومرحلة العقوبات في التسعينات، حيث سعت الى اخضاع النظام في بغداد، لكنها تجنبّت قلبه بالقوة حين ظهرت فرصة سانحة لذلك في خواتيم حرب تحرير الكويت. أما المملكة العربية السعوديّة فكانت راضية عن هذا النظام الاقليمي وساهمت في تمويل جوانب منه، كما ساهمت في ادارة الإجماع العربي حين أمكن. وعاينت الولايات المتحدة، من جهتها، زوال النفوذ السوفياتي في المنطقة، ونجحت في إحكام قبضتها عسكرياً على الخليج وفي توطيد نفوذها السياسي، أولاً كوسيط في معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في أواخر السبعينات، وثانياً كمهندس لسياسة الاحتواء المناصرة للعراق في مقابل نزعة إيران الثوريّة في الثمانينات؛ وأخيراً كرأس حربة التحالف العربي والدولي لتحرير الكويت من الاجتياح العراقي، وكراع لمبادرة سلام بارزة أخرى إنطلقت في مؤتمر مدريد للسلام.

اليوم أضحى هذا النظام الاقليمي ركاماً. فالعراق إنهار كدولة قوية موّحدة وذات سيادة، وأدى إنفجاره الداخلي إلى تغيير المعطيات الجيو- سياسيّة للنظام. طوال العقدين المنصرمين، كان العراق يضطلع بدور الدولة العازلة داخل نظام الشرق الأوسط، من خلال تشكيل ثقل موازن لقوّة إيران وعبر إبقاء وجه تركيا ميمماً صوب الغرب. أما اليوم، فلم يعد العراق دولة قوية وعازلة، بل بات ساحة توترات ومجابهات داخلية وخارجية تجر دول المنطقة الى حسابات

جديدة بين بعضها البعض. أما ايران شبه المعزولة سابقاً، فأصبحت لاعباً رئيساً في قلب الشرق الأوسط.

في تركيا، أدى تفكك العراق الى اهتمام متجدد بالمسألة الكردية وبتوطيد التفاهم حول هذه المسألة مع سوريا وايران. كما أبدى «حزب العدالة والتنمية» التركي اهتماماً متزايداً بالشرق الأوسط. المملكة العربية السعودية، من جهتها، تحوّلت من لاعب يحاول أن يبقى خلف الكواليس الى دولة تحاول تولّي الإدارة المباشرة للشؤون الإقليميّة، عن طريق تنظيم نفوذها مع دول الخليج العربية والاردن ومصر، وعبر تقديم الدعم لجهات متحالفة معها في لبنان وفلسطين والعراق واطلاق مجموعة من المبادرات والوساطات، في الوقت ذاته الذي مضت فيه قدماً في التواصل المستمر مع إيران برغم الخلافات. أما سوريا، فقد تراجع نفوذها بعد اخراجها من لبنان، وأُخضعت إلى ضغوط من قبل الولايات المتحدة والسعودية ومجلس الأمن الدولي. وهي الآن تستكشف آفاق الخروج من المأزق عبر استنهاض مفاوضات السلام مع اسرائيل.

لبنان، وبعد بروز الأمل بالوحدة والتقدم السياسي فيه في مرحلة ما بعد الانسحاب السوري، بات يعاني من وطأة الانقسامات الداخلية والضغوط الخارجيّة المتواصلة، وهو يتأرجح بين حالاتي الشلل والاضطرابات الأهليّة. وعلى المسار الاسرائيلي- الفلسطيني، إنقسم البيت الفلسطيني إلى معسكرين متخاصمين، وتمّ التخلي عن عملية السلام. ولم تحاول الولايات المتحدة إعادة إحياء هذه العمليّة إلا في أواخر العام 2007. وفي المحصّلة، تأثرت دول المنطقة كافة بالتغييرات الجذريّة التي شهدها النظام الإقليمي.

تتفرّع هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين. يتضمّن القسم الأول تحليلاً للمراحل التي مرّ بها «الشرق الأوسط» كنظام إقليمي، ويتطرّق القسم الثاني إلى فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) واجتياح العراق. أما الخاتمة، فتبحث في المشاريع المتنافسة التي يعمل الاطراف الإقليميون والدوليون على ترويجها لإعادة تنظيم المنطقة وفق مصالحهم.

لا يمكن تحديد النطاق الذي تمثّله منطقة «الشرق الأوسط» بشكل علمي جازم، لأنه من الصعب بشكل عام تعريف مفهوم «النظام الاقليمي» في السياسة الدولية. لكن مهما يكن من أمر، العلاقات وموازين القوى الإقليميّة تشكّل موضوعاً مهماً في إطار البحث السياسي. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار الأنظمة الإقليميّة بمثابة مجموعات من الدول تتفاعل مع بعضها البعض - إيجاباً أو سلباً - وتؤثّر على بعضها البعض من خلال علاقات القوّة، أو المصالح، أو الاقتصاد، أو الإيديولوجيا، أوغيرها من أسباب التأثير.

سيركّز هذا المشروع البحثي، الذي تشكّل هذه الورقة الجزء الأول منه، على السياسات الخارجيّة لدول فاعلة في المنطقة، وسيتناول ردّ فعل هذه الدول على الأحداث التي طبعت السنوات الماضية، كما سيبحث في الطريقة التي تكيّفت فيها هذه الدول مع التطوّرات التي شهدتها السنوات الأخيرة، وسيتناول الديناميكيّات القائمة بين إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا ومصر. وما من شكّ في أن أي دراسة واسعة النطاق حول التغيّرات التي حصلت في الشرق الأوسط وانعكاسات الأحداث الأخيرة على النظام الاقليمي، يجب أن تشمل إسرائيل والسياسة التي يتّبعها اللاعب الخارجي الأبرز في الشرق الأوسط أي الولايات المتحدة، وكذلك دور القوى الناشئة كروسيا والاتحاد الأوروبي والصين والهند، لكننا حصرنا البحث والدراسة هنا في المثلّث الإيراني-التركي-العربي.

الشرق الأوسط المتغيّر
الخلفية

تعود أسباب تحوّل الشرق الأوسط إلى مجموعة من الدول الضعيفة والخاضعة لسيطرة قوى دوليّة، إلى بدء انهيار السلطة العثمانيّة خلال القرن الثامن عشر. وقد استُخدم مصطلح الشرق الأوسط للمرة الأولى في اللغة الدبلوماسيّة في أوائل القرن العشرين للدلالة على المنطقة الممتدة من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى الهند. في تلك الحقبة، كانت القوى العظمى نجحت في تقسيم معظم أجزاء القارتين الأفريقية والآسيويّة، وكانت تسعى إلى بسط نفوذها على الإمبراطوريّة العثمانية وبلاد فارس وأفغانستان. ومع تراجع قوّة الإمبراطوريّة العثمانيّة، تمحور السؤال الأبرز في الشرق حول كيفيّة التعاطي مع مشكلة «رجل أوروبا المريض». حينها، أيّدت بريطانيا، التي كانت قد احتلّت مصر سنة 1882 ورتبّت تحالفات في الخليج العربي، فكرة دعم الإمبراطوريّة العثمانيّة خوفاً من أن يؤدي انهيارها النهائي إلى تسابق على السلطة بين روسيا والقوى الأوروبيّة، مما قد يضّر بمصالحها. وبالفعل، توصّلت بريطانيا وروسيا إلى اتفاق في العام 1907 لإبقاء الوضع القائم على حاله.

غير أن هذا النظام الهش انهار مع الحرب العالمية الأولى. وحين أبرمت حكومة الجمهورية التركية الفتيّة في اسطنبول تحالفاً مع ألمانيا، تحرّكت بريطانيا بدورها وبدّلت السياسة التي اتّبعتها طوال قرن من الزمن، فسعت الى تفكيك الإمبراطوريّة العثمانيّة والاحتفاظ بالمحافظات العربيّة لنفسها. وخلال الحرب، قطعت بريطانيا تعهّدات متناقضة، إذ شجّعت الشريف حسين، حاكم مكّة، على قيادة ثورة عربيّة ضدّ الحكم التركي ووعدته بالحكم على سوريا الكبرى. وفي

المقابل، وعدت بريطانيا الفرنسيين بمنحهم السلطة على معظم الأراضي السوريّة، فضلاً عن أرض في فلسطين للحركة الصهيونيّة الوليدة.

بالفعل، ولد الشرق الأوسط المعاصر من بقايا وتناقضات الاتفاقات التي انطوت عليها فترة ما بعد الحرب العالميّة الأولى. وتقاسمت بريطانيا وفرنسا مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، ووُضعت الدول حديثة التأسيس المتمثلة بالعراق والأردن وفلسطين تحت الإنتداب البريطاني. أما دولتا سوريا ولبنان الكبير حديثتا التأسيس هما أيضاً، فقد وضعتا تحت الإنتداب الفرنسي، وبقيت مصر تحت سيطرة البريطانيين. من جهة أخرى، نجحت تركيا وإيران في تجنّب الخضوع للإنتدابات الأجنبيّة المباشرة وتقدّمتا على باقي دول المنطقة في السير نحو بناء الدولة- الأمّة (الدولة القومية). وعانت المحافظات العربيّة التي كانت أساساً ضعيفة، كونها لم تتمتع بحكم ذاتي منذ قرون عدة، من انعكاسات الانقسامات الجديدة ومن الدخول في مرحلة جديدة من الحكم الأجنبي.

تميّز الشرق الأوسط خلال المرحلة التي تلت انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة بعدد من الخصائص، إذ فُصلت تركيا عن المناطق العربيّة بعد قرون من الترابط في ما بينها، وانبثق «شرق أوسط عربي» أخذ يتميّز بقضايا وظروف خاصة به ومختلفة عن قضايا دولتي تركيا وإيران الناشئتين. وكان صعود الهويّة العربيّة متصلاً جزئياً بالثورة العربيّة في العام 1916. وقد ترسّخ فعلياً نتيجةً لرفض الحدود الاعتباطيّة التي فرضتها القوى الغربيّة المحتلّة وللسعي إلى قيام دولة عربية أكثر توّحداً، بغية مجاراة تركيا وإيران، والتمتّع بنوع من المناعة ضدّ سياسة «فرّق تسد» التي اتبعها الأوروبيّون. وتمثّلت المسائل المشتركة التي برزت في هذه الحقبة في تخطي الانتداب الأوروبي، ومواجهة التناقض القائم بين التوق للوحدة العربية وواقع تعزيز الدول القُطرية، وبروز القضية الفلسطينية.

ومن المعقول القول إن الشرق الأوسط كان يفتقر في هذه المرحلة إلى نظام يربط بين دوله. وقد عمدت قوى الانتداب إلى توجيه السياسات الخارجيّة للدول العربيّة، فيما كانت تركيا وإيران حينها منكّبتين على تدعيم سلطتهما الداخليّة. بيد أن عدداً من المعطيات القائمة في هذه الحقبة استمرّ لفترات لاحقة، سيما ضعف شرعيّة أنظمة دول الشرق الأوسط، والاعتماد الكبير على الحماية الخارجيّة وبالتالي التدخّل الأجنبي الواسع في المنطقة، والتعلّق الشعبي المتواصل بالهويّات السياسيّة الجامعة كالقوميّة العربيّة والقوميّة الإسلاميّة.

الاستقلال والنفط وإسرائيل

شكّلت حقبة الأربعينات منعطفاً محورياً لأسباب عدة. فالإنهاك الذي ضرب أوروبا الغربيّة كان قد إستنزف قدراتها خلال الحرب العالميّة الثانية، ما أدى الى عجز فرنسا وبريطانيا عن الحفاظ على نفوذهما الاستعماري في الشرق الأوسط، والى إفساح المجال أمام بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقطبين مهيمنين على النظام العالمي. تُرجمت نهاية حركة الاستعمار الأوروبي بمنح دول العالم العربي استقلالها، علماً أن النخب التي ورثت هذا الاستقلال أبقت على علاقات وثيقة مع أوليائها الأوروبيين السابقين. وكان لإكتشاف النفط وإثبات أهميته الاستراتيجية الحاسمة خلال الحرب العالمية الثانية تأثيراً مباشراً وفورياً على الدول النفطيّة. ونتيجةً لهذا الواقع، أقامت الولايات المتحدة تحالفاً استراتيجياً مع المملكة العربية السعودية، في حين عملت بريطانيا على دعم مجموعة الإمارات التي كانت قد ساهمت في تأسيسها على طول السواحل الغربيّة للخليج، ورأت فيها مصادر واعدة للنفط. كذلك، أبدت قوى الغرب اهتماماً متزايداً بمصادر إيران النفطيّة، وتُرجم هذا الاهتمام بالضغط لمنح حصّة كبيرة من الصناعة النفطيّة الإيرانيّة لشركة «بريتيش بتروليوم» الانكليزية. وأتى فيما بعد الانقلاب المُدبّر أميركياً العام 1953 ليطيح بالرئيس الوزراء الايراني محمد مصدّق(الذي كان قد سعى إلى تأميم النفط الإيراني) بغية استبداله بالشاه الأكثر تعاوناً مع واشنطن. أما تركيا، فقد التفتت نحو الغرب بعد الحرب، وانضمّت إلى حلف شمال الأطلسي وابتعدت أكثر فأكثر عن الساح السياسي في الشرق الأوسط.

كان من الممكن أن يؤدي نفوذ الغرب في تركيا وإيران والدول العربية في أعقاب الحرب الى قيام نظام أمني إقليمي تحت وصايته، وهو بالفعل ما حاولت الولايات المتحدة القيام به في أواسط الخمسينات عبر توقيع إقامة حلف بغداد الذي كان سيجمع تركيا وإيران والعراق وبعض الدول العربية الأخرى تحت سقف واحد، في إطار تحالف موال للغرب لصدّ انتشار النفوذ السوفياتي في المنطقة.

غير أن الصراع حول قيام دولة إسرائيل، أطلق سلسلة من الأحداث أدّت لاحقاً إلى تخلّص عدد من الدول العربيّة من شباك السيطرة الغربيّة. إذ تركت هزيمة الانظمة العربيّة المريعة أمام الميليشيات الصهيونيّة في العام 1948 أثراً بالغا في الرأي العام، ووجّهت ضربة قاسية لشرعيّة النخب الحاكمة الموالية للغرب، وزادت من الأصوات المطالبة بالعمل العسكري ضد الدولة العبرية الجديدة، وأعادت إحياء تيار القوميّة العربيّة. واعتبر الرأي العام العربي النزاع مع إسرائيل بمثابة استمرار لحقبة الاستعمار الغربي الذي كان قد أمل بأفولها مع انتهاء الحرب العالمية الثانية.

مصر تحاول إقامة نظام عربي

في عهد الرئيس عبد الناصر، سعت مصر الى منافسة الغرب في بسط نفوذها على المنطقة بدعم من الاتحاد السوفياتي مستندة الى مجموعة ميزات: شخصية الرئيس عبد الناصر الكاريزمية؛ شعبية الفكر القومي العربي والمعادي لإسرائيل والاستعمار الغربي؛ وثقل مصر من حيث التعداد السكاني والقوة الاقتصادية آنذاك والدور الاعلامي والثقافي. رمت مصر إلى تعزيز التعاون والوحدة بين الدول العربيّة، وباشرت في إعداد العدة للعودة الى ساحة المواجهة مع إسرائيل. وبفضل النجاح الذي حققه من خلال تأميم قناة السويس والصمود في وجه العدوان الثلاثي (بريطانيا-فرنسا-إسرائيل) في العام 1956 والذي كان يهدف الى إضعافه، احتل عبد الناصر صدارة الساحة الإقليمية وبرز كشخصية قيادية عالمية أيضاً.

ترتّب على سعي عبد الناصر إلى تسلّم زمام القيادة العربيّة تبعات بعيدة المدى. فقد أدى هذا الواقع إلى إطاحة الحكومات الموالية للغرب في سوريا والعراق واليمن وليبيا؛ وكان من الممكن أن تتكرر هذه التجربة في الأردن ولبنان أيضاً لولا التدخّل الغربي. علاوةً على ذلك، ساهمت حركة عبد الناصر في انتصار الفكر القوميّ العربي المعادي للغرب في الشارع العربي وانتشار نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة، كما كرّست المكانة القياديّة لعبد الناصر مبدأ القضية العربيّة المشتركة والعمل العربي المشترك، وأضفت نفحة عربيّة جديدة على أعمال جامعة الدول العربية التي كانت قد أُسست في العام 1945 لتكون بمثابة الدرع الواقي ضدّ القوميّة العربيّة؛ وأوجدت أيضاً عُرْف القرارات الجماعية في إطار اجتماعات قمم عربيّة ابتداءً من العام 1964.

لكن سرعان ما اصطدمت طموحات الرئيس عبد الناصر بعوائق كبيرة. فبحلول الستينات، بدأت تظهر على الاقتصاد المصري علائم المعاناة من هذا المشروع الإقليمي الطموح. فالتدخل المصري في اليمن كان يتّجه نحو الفشل مستنفداً موارد الدولة المصريّة، وكانت النخب الحاكمة في سوريا والعراق قد سحبت دعمها لما اعتبرته هيمنة مصريّة. وفي سياق متصل، حشدت الولايات المتحدة أصدقاءها المحافظين في المنطقة ودعمت المملكة العربيّة السعوديّة وزوّدتها بالأسلحة للتصدّي لعبد الناصر في اليمن، وقدّمت دعماً حاسماً للمملكة الهاشميّة، وأبقت لبنان بعيداً عن المشروع القومي العربي، وعزّزت قوّة إيران في الخليج. لكن مشروع عبد الناصر أصيب بنكسة فعلية سنة 1967 عندما ألحقت إسرائيل الهزيمة بجيوش مصر وسوريا والأردن ونجحت في إحكام سيطرتها على شبه جزيرة سيناء المصريّة، وهضبة الجولان السوريّة، والضفة الغربيّة وغزّة.

بعد انتهاء الحرب، أقرّ عبد الناصر ضمناً بمبدأ الأرض مقابل السلام مع إسرائيل الذي نصّ عليه القرار الرقم 242 الصادر عن الأمم المتحدة، وتراجع المشروع المصري في المنطقة، وعُلّقت الحملة ضدّ الأنظمة الملكيّة العربيّة المحافظة. من جهتها، طرحت الولايات المتحدة نفسها كلاعب ضروري بالنسبة إلى مصر ودول المواجهة وأثبتت أنه لا يمكن التصدّي لتفوّق إسرائيل العسكري باستخدام السلاح السوفياتي وأن الضمانة الوحيدة التي يمكن توفيرها ضدّ إسرائيل هي من خلال النفوذ الذي تمارسه الولايات المتحدة للجم الدولة العبرية.

مرحلة ما بعد عبد الناصر

سجلّت وفاة عبد الناصر في العام 1970 نهاية مرحلة الهيمنة المصريّة في السياسة العربية، ومهّدت الطريق أمام إقامة تحالف ثلاثي، متساو الى حد ما، بين مصر وسوريا والمملكة العربيّة السعوديّة بقيادة الزعماء الثلاثة أنور السادات وحافظ الأسد وفيصل بن عبد العزيز. وفي إطار هذا التحالف، شنّ السادات والأسد حرباً على إسرائيل، في حين فرض الملك فيصل حظراً نفطياً على الغرب. وهدفت هذه المواجهة إلى زعزعة التفوّق الإسرائيلي الذي كان يغذي شعور التصلّب لدى الإسرائيليين، وممارسة الضغوط على الغرب وإيجاد الظروف الملائمة لإبرام صفقة الأرض مقابل السلام.

لكن سرعان ما أدت التناقضات المتنامية بين الدول العربيّة إلى تفكك هذا التحالف؛ إذ طالب السادات بسلام منفصل مع إسرائيل، فردّ الأسد بتوطيد علاقاته مع الاتحاد السوفياتي وبسط نفوذه في لبنان. أما الملك فيصل، فقد رفع حظر النفط إثر الضغوط التي مورست عليه. وبذلك، تراجع أثر البعد القومي في صوغ سياسات دول المنطقة وارتفع مبدأ أولويّة «مصلحة الدولة» (raison d'etat) .

أطلق أفول نجم مصر سباقاً بين سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية لتسلّم زمام القيادة الإقليميّة، ونجحت سوريا في تعزيز موقعها من خلال إحكام سيطرتها على الداخل السوري وعلى لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينيّة في لبنان، غير أنها لم تمتلك القدرة الكافية لتحقيق موقع قيادي أوسع نطاقاً على الصعيد الإقليمي. من جهتها، إستخدمت المملكة العربية السعودية ثرواتها النفطيّة ومركزها كدولة إسلامية لبسط نفوذها في المنطقة ونشر رؤيتها الاسلامية الخاصة بين رجال الدين والمؤسسات الدينيّة. بيد أنها كانت تفتقر الى الثقل السكاني والقوة والشعبيّة الكافية لتحتل صدارة الدول العربيّة. وفي أواخر السبعينات، حاول العراق

تولي دور القيادة في المنطقة، علماً أنه كان يمتلك المؤهلات اللازمة للنجاح من حيث الحجم والمصادر والقناعات القوميّة والطموح. لكن سرعان ما تبدّدت طاقة العراق واستُنزفت في حرب طويلة ومدمّرة ضدّ إيران في الثمانينات، تلاها اجتياح الكويت والمواجهة مع الولايات ومرحلة طويلة من العقوبات الدولية القاسية.

توازن متعدد الأقطاب

كان الشرق الأوسط في الثمانينات والتسعينات شديد اللامركزية ويضمّ أقطاباً وموازين قوى متعددة، وقد برزت مكوّنات تعددية الأقطاب لأسباب عدة.

أولاً، ألحقت هزيمة 1967 ووفاة عبد الناصر ضربة قاسية لتيار الوحدة العربيّة، وقام التعاون بين السادات والأسد والفيصل أساساً على مبدأ تعدديّة الأقطاب.

ثانياً، وفّر انتقال القوة، لاسيما القوّة الاقتصادية، من مصر إلى المملكة العربيّة السعوديّة ودول الخليج، ظروفاً ماديّة لظهور مراكز قوى بديلة. وتزامن بروز القوة الاقتصادية الجديدة لدول الخليج مع تنامي نفوذ هذه الدول في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ودور النشر، وكذلك في تأسيس وتوجيه المدارس والجامعات.

ثالثاً، أدى انتقال القوّة إلى دول الخليج إلى تحّول إيديولوجي استبدل القوميّة العربيّة وفكرها الاشتراكي والعلماني، الذي دمغ حقبة الخمسينات والستينات بطابعه، بالحركة الدينيّة المحافظة التي إتسمت بها مراكز القوى الجديدة في الخليج. بعبارة أخرى، شهدت هذه الفترة بروز ثنائية إيديولوجية انقسمت على أساسها دول المنطقة.

رابعاً، أوجد التقدّم الطبيعي على مسار النمو الاقتصادي وبناء الدولة في معظم البلدان العربيّة ظروفاً مؤاتية أكثر فأكثر لبروز مفهوم تعددية الأقطاب. وفي حين كانت مصر في الخمسينات تتقدّم بأشواط عدة على سائر الدول العربية من حيث معظم المؤشرات، تمكّن العديد من الدول العربية من اللحاق بركبها.

خامساً، ترتّب على نهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نتائج وثيقة الصلة بمفهوم تعدديّة الأقطاب. فعلى الرغم من أن واقع الشرق الأوسط تمحور خلال الحرب الباردة حول ثنائية قطبية بشكل أساسيّ، حاول الطرفان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في كل مرحلة تشجيع حلفائهما في المنطقة على جمع الدول العربية في تحالفات تخدم مصالحهما الخاصة. في العام 1955، سعت الولايات المتحدة أولاً الى جمع الدول العربية تحت راية حلف بغداد الموالي للغرب؛ وحذا السوفييت حذوها لاحقاً من خلال دعم عبد الناصر لجمع الدول العربية خلف زعامته، وأمل كلّ من الطرفين بهذه الطريقة بتكريس نظام مهيمن في المنطقة

يكون مؤيداً له. ومع إستمرار الحرب الباردة، اعتبرت كل دولة عظمى أن مصلحتها تقضي بربط الدول العربية في إطار تكّتل موال لها، لكن حين انتهت هذه الحرب، ولم تعد تعدديّة الأقطاب في المنطقة تنطوي على أي مكسب للطرف العالمي الآخر، أصبح المبدأ مقبولاً، لا بات مرغوباً به في المنطقة.

لم تكن تعدديّة الأقطاب التي برزت في تلك الفترة محصورةً بالدول العربيّة، بل شملت أيضاً إيران بعد الثورة الإسلامية في العام 1979. قبل الثورة الإيرانيّة، شدّد الشاه على الناحية الفارسيّة للهوية الايرانية وأصرّ ايضاً على فصل إيران عن العالم العربي والإسلامي، فعزلت إيران نفسها عن العالم العربي برغم نفوذها العسكري القوي في الخليج. لكن، في أعقاب الثورة، طرحت إيران نفسها كدولة إسلامية وأعادت ارتباطها بالهوية التاريخية الاسلامية والمواقع المقدّسة الخاصة بالإسلام والشيعة والتي تقع بمعظمها في العالم العربي. قبل الثورةً، كانت إيران تقيم تحالفاً وثيقاً مع الولايات المتحدة، وكانت الدولة الإيرانيّة تشكّل جزءاً من منظومة الحرب البادرة. أما بعدها، فقد باشرت إيران تطبيق سياسة خارجيّة خاصة وسعت إلى دور قيادي في العالمين العربي والإسلامي. وبالفعل، تحوّلت إيران إلى قطب في الشرق الأوسط مستندة الى قاعدة متينة من القوة البشرية والعسكرية والاقتصادية، وإلى فكر سياسي ثوري اسلامي (أضاف تياراً ثالثاً إلى تيار الفكر القومي العربي والفكر الديني السنّي المحافظ) ونفوذ أوسع نطاقاً من خلال سوريا والمجتمعات الشيعيّة في العراق ولبنان – ولربما أيضاً المجتمعات الشيعيّة في البحرين والسعوديّة والكويت والإمارات العربية المتحدة وكذلك اليمن – والتيار الاسلامي في فلسطين المتمثل بحركة حماس.

تجلّت ظاهرة تعدديّة الأقطاب في شكل مؤسساتي، كما في مختلف مجالات النفوذ. فجامعة الدول العربية ومؤسسة القمة العربية اللتين جسدّتا، تعريفاً، لحظة النفوذ المصري، برزت إلى جانبها في السبعينات منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسة القمم الإسلاميّة بقيادة المملكة العربية السعودية. إيران، وبسبب هويتها الشيعية، عجزت عن الوقوف على قدم المساواة على المستوى الرسمي مع المملكة العربية السعودية في التنافس على قيادة العالم العربي ذات الغالبية السنيّة، أو العالم الإسلامي ذات الغالبية السنيّة أيضاً. غير أنها طرحت نفسها كمنافس للمملكة العربية السعودية وكممثل «أصيل» للحركة الإسلامية الرافضة للنفوذ الغربي. واحتضنت مؤسسات وقمماً إسلاميّة خاصة بها.

إلى ذلك، انطوى واقع تعدديّة الأقطاب على تعزيز عدد من ساحات النفوذ. ففي الستينات، تقدّمت مصر على سائر الدول الإقليمية بنفوذ ملحوظ في معظم أقطار العالم العربي،

وأثّرت على مجريات الأمور في العراق وسوريا ولبنان والأردن والكويت وسلطنة عُمان واليمن من خلال مزيج من الجاذبية الإيديولوجية والقوة المادية والعسكرية والمخابراتية. أما في السبعينات، فقد خسرت مصر معظم تأثيرها الاقليمي، وسارعت دول أخرى لملء هذا الفراغ.

دخلت سوريا إلى لبنان في العام 1976 وجعلت لنفسها مركزاً مهيمناً في البلاد لم يؤّمن لها السيطرة على لبنان فحسب بل منحها أيضاً دوراً في القضية الفلسطينية ونفوذاً مع ايران من خلال رعايتها لـ «حزب الله». وفي العام 1970، حاولت سوريا توسيع نفوذها بإتجاه الأردن خلال المواجهة بين الدولة الأردنيّة ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، غير أن الإسرائيليين أحبطوا المحاولة من خلال تهديدهم المباشر لها.

بعد فشله في الانتصار على إيران في الثمانينات، حاول الرئيس العراقي صدام حسين في العام 1990 تحويل نفوذه جنوباً عن طريق احتلال الكويت. وأثارت هذه العملية رداً قوياً من جانب الولايات المتحدة وباءت بالفشل. وعلى الرغم من تفّوق العراق المبدئي على سائر جيرانه من حيث الامكانات البشرية والمادية، الا أنه عاش حقبتي الثمانينات والتسعينات مجرّداً من أي منطقة نفوذ فعلية.

في عهد الشاه، نجحت إيران بمساعدة الولايات المتحدة في فرض تفوقها العسكري في الخليج، لكنها لم تمتلك أي «دائرة نفوذ» في الشرق الأوسط العربي على الصعيد السياسي. أما في أعقاب الثورة، فقد طوّرت الجمهوريّة الإسلاميّة مناطق نفوذ خاصة بها عبر تحالفها مع سوريا، وانشائها لـ «حزب الله» في لبنان ونفوذها بين الاكثرية الشيعية في العراق، فأصبحت تضاهي أكبر الدول العربية في نفوذها العربي.

خلال الخمسينات، لم تمتلك المملكة العربيّة السعوديّة ما يمكنها من بسط قوّتها بشكل فعّال خارج حدودها. أما في أعقاب الطفرة النفطيّة التي سجُّلت بعد العام 1973، فقد بدأت السعودية بالنضوج كدولة وباشرت فرض نفسها في الاقتصاد العالمي وبرهنت بالفعل قدرتها على التأثير في المجريات الإقليميّة. تحرّكت المملكة السعوديّة في الخليج في العام 1981 لتنظيم دائرة نفوذ لها عن طريق تأسيس «مجلس التعاون الخليجي» الذي وضع فعلياً دول الخليج العربيّة الصغيرة الممتدّة من الكويت إلى سلطنة عُمان تحت قيادتها. وبالتزامن، عملت السعودية على تعزيز نفوذها عبر استثمار مليارات الدولارات الناتجة من مداخيل النفط المرتفعة في مؤسسات توّثر على الرأي العام والأجيال الصاعدة مثل الصحف ووسائل الإعلام المرئي والمسموع ودور النشر والمدارس، وذلك في سائر أقطار العالمين العربي والإسلامي. وهدف ذلك الى نشر

النظرة الوهابية السلفية، أو أقلّه النظرة الدينية السنيّة المحافظة لموازنة الإيديولوجيّات العلمانيّة أو القوميّة أو الليبراليّة التي هدّدتها فيما مضى. وشملت جهود المملكة أيضاً تمويل أحزاب إسلاميّة، منها سياسيّة ومنها ذات طابع جهادي مسلّح مثل الطالبان في أفغانستان. وحلّت معاهد السعوديّة الدينية محلّ جامعة الأزهر المصرية لتكون موقع المرجع الأساس في تخريج رجال الدين (السنّة) في العالم العربي. وعلى الرغم من أن جذور الإسلام السياسي تعود إلى تنظيم «الإخوان المسلمين» الذي تأسس في مصر في العشرينات، تحوّلت رعاية الإسلام السياسي ودعمه إلى المملكة العربيّة السعوديّة بدءاً من السبعينات وما بعدها.

إلى ذلك، تميّز الشرق الأوسط في فترة ما قبل الحادي عشر من أيلول\ سبتمبر بموازين قوى متعددة. فخلال المرحلة التي شهدت أوج الحرب الباردة، قام ميزان القوى الرئيس في المنطقة بين الدول العظمى من خلال الدول المحليّة الموالية لها؛ ومع تراجع الحرب الباردة وانتهائها، تنامت أهميّة موازين القوى المحليّة، وكان أبرزها الميزان الذي تمحور حول النزاع العربي الإسرائيلي والذي أدى إلى نشوب أربع حروب على امتداد ثلاثة عقود. وبحلول أواسط الثمانينات، بلغ الوضع مرحلة من الاستقرار النسبي. في تلك الفترة، وقّعت مصر معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل، ودخلت الجبهة السورية عبر الجولان في حالة هدنة فعلية مع اسرائيل، بينما مضت سوريا تحكم سيطرتها على معظم المناطق اللبنانيّة. كذلك، نجحت إسرائيل في ضرب منظمة التحرير الفلسطينيّة في جنوب لبنان وبيروت في العام 1982، وساهمت سوريا في توجيه الضربة القاضية إلى منظمة التحرير في طرابلس وغيرها من المناطق اللبنانيّة. وكان انسحاب مصر من المواجهة مع إسرائيل بمثابة الإشارة الفعلية لانتهاء الحروب النظامية بين الدول العربيّة وإسرائيل، في حين أدّت هزيمة منظمة التحرير الفلسطينيّة في لبنان إلى تهميش دور المنظمة في السياسة الإقليميّة والزامها بالانخراط في مفاوضات غير متوازنة مع اسرائيل. وبعد تحييد مصر ومهادنة سوريا واضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، انكبت اسرائيل على إحكام قبضتها على الأراضي المحتلّة.

في سياق متصل، انتقلت مصر والأردن من الاهتمامات القومية الى هموم داخلية مثل أمن النظام والتنمية الاقتصاديّة. أما سوريا، فركّزت على إحكام سيطرتها على لبنان والحفاظ على أمن النظام السوري في الداخل. وعلى إمتداد هذه الفترة، أبقت الدول المعنيّة في المنطقة نوعاً من ميزان القوى في ما بينها، فحافظت إسرائيل على قوتها العسكرية، وسعت سوريا الى البقاء في ركابها لتحافظ على قوة رادعة في حال انهارت الهدنة معها، وساهمت في دعم «حزب الله» كحركة مقاومة وكعامل ضغط على إسرائيل في جنوب لبنان. حتى مصر عمدت إلى الاستمرار في تعزيز قوتها العسكرية، في خطوة هدفت في المقام الأول إلى إرضاء المؤسسة العسكرية في الداخل والحفاظ على شكل من أشكال القوة الرادعة في مواجهة إسرائيل.

أما ميزان القوى الآخر الذي كان مؤثراً خلال هذه الفترة فهو ذلك القائم بين إيران والعراق. في عهد الشاه، دعمت الولايات المتحدة تصاعد القوة الإيرانيّة، لكنها أمّنت تناغم هذه الأخيرة مع قوة السعودية في الضفة الجنوبية الغربية من الخليج ومنعتها من لعب دور مباشر في السياسية العربيّة الداخلية أو الاقليمية. مع انطلاق الثورة الإسلاميّة، برزت إيران كلاعب إقليمي مستقل يملك القدرة على توسيع نطاق شعبيته ونفوذه. بالطبع، تحرّك صدام حسين بسرعة في محاولة لمواجهة هذا الخطر عن طريق اجتياح إيران، معتقداً ان الدولة الإيرانيّة في أضعف حالاتها. وسرعان ما حظيت هذه الحرب بدعم دول الخليج والولايات المتحدة. لم تنتهِ الحرب العراقيّة الإيرانيّة بهزيمة إيرانية، لكنها أنهكتها. واستمرّ النظام البعثي في العراق- حتى بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران وانكسار العراقيين في الكويت والعقوبات الصارمة في التسعينات- في احتواء القوّة الإيرانية حتى سقوط الدولة البعثيّة في العام 2003. مع انهيار العراق، اكتسبت إيران نفوذاً مباشراً في إحدى أهم وأبرز الدول العربية والإسلامية، كما حظيت بمنفذ مباشر إلى الدول العربيّة الواقعة على السواحل الجنوبيّة الغربية من الخليج.

وبالفعل، شهد الشرق الأوسط في أواخر التسعينات نوعاً من الاستقرار النسبي حدّدته هذه الموازين المتعددة للقوى ودوائر النفوذ المختلفة. وشكّل هذا الوضع الخلفية التي اهتزت وتبدّدت بسبب أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 واحتلال العراق الذي تلاها بعد سنتين

11 أيلول\سبتمبر وإجتياح العراق

شهدت السنوات التي تلت العام 2001 تطوّرات جذرية عدّلت طبيعة نظام الشرق الأوسط، وعكست المضاعفات المباشرة وغير المباشرة للتغيّرات التي طرأت على سياسة الولايات المتحدة. إذ أدى الوقع الهائل لاحداث الحادي عشر من أيلول\سبتمبر الى تغيير جذري في سياسة أميركا الخارجيّة، كما اعطى فرصة للمحافظين الجدد كي يفرضوا رؤيتهم وسياساتهم المتعلقة بالحرب الاستباقية، والحرب ضدّ الارهاب، وتصوير التطرف الاسلامي على أنه الخطر الأساسي الذي يهدد أمن الولايات المتحدة. أدت هذه العوامل الى انتهاج الولايات المتحدة سياسة «هجومية» في المنطقة، الامر الذي تجسّد باجتياح أفغانستان اولاً، ثم احتلال العراق، وتهديد إيران وسوريا بتغيير النظام القائم فيهما، والضغط على دول المنطقة لتخييرها بين الإصطفاف الى جانب الولايات المتحدة أو إعتبارها عدواً داعماً للارهاب. وتزامنت هذه التوجات مع سياسة نشر الديمقراطية المستندة الى نظرية تقول أن الإرهاب يولد من رحم الدول القمعيّة، وأن أنظمة سياسيّة أكثر ديمقراطية من شأنها المساعدة على احتواء الاستياء والغضب اللذين يولّدان

الارهاب. إلى جانب ذلك، أدّت تبعات السياسة الأميركيّة إلى نتائج غير مباشرة- كتقوية إيران، واشتعال فتنة سنّية- شيعية في العراق، وتصاعد الطموحات الكرديّة بشكل يقلق تركيا، وتسلل عناصر «القاعدة» إلى العراق، وما إلى ذلك- انبثقت منها مخاطر وفرص إضافيّة توجّب على الدول المحليّة التفاعل معها.

بدأ التدخل الأميركي العسكري المباشر في الشرق الأوسط في الثمانينات مع مواكبة البحريّة الأميركيّة السفن المخصصّة لشحن النفط عبر الخليج، ثم تحوّل إلى التزامٍ كامل في عامي 1990 و1991 حين قادت القوات الأميركيّة الحرب لإخراج القوات العراقية من الكويت. لكن اجتياح الولايات المتحدة للعراق واحتلاله في العام 2003 تركا نتائج أكثر خطورةً، إذ أطاح أولاً بالعراق كدولة إقليمية قويّة، ما أوجد فراغاً وبدّل كلياً موازين القوى التي كانت قائمة سابقاً، وعدّل مفاعيل الاحتواء التي كانت تتميّز بها هذه الدولة. وهو، ثانياً، أوجد فراغاً داخلياً في السلطة في العراق، وبدلاً من أن يؤدي انهيار نظام صدام حسين الى الديمقراطية، أسفر عن انزلاق سريع نحو مستنقع الفوضى والحرب الأهليّة المذهبية. لم يؤدِ هذا الواقع إلى خسائر عراقية فادحة بالارواح والممتلكات فحسب، بل جرّ دولاً إقليميّةً إلى التدخل. ثم، ثالثاً، دفع هذا الاجتياح الجيش الأميركي إلى قلب الشرق الأوسط في إطار احتلال طويل الأمد وجدول أعمال عدائي ينادي بتغيير الأنظمة الإقليميّة، ما أعاد إحياء المشاعر المعادية للاستعمار التي طبعت العقود الماضية، وتماهى مع الخطاب «المعادي للصليبيين» الذي يحمل صدى إسلامياً وتاريخياً عميقاً.

لم يكن التبّدل في السياسة الأميركيّة بعد الحادي عشر من أيلول\ سبتمبر التغيير الأبرز والوحيد الذي أثّر على المنطقة خلال هذه الفترة:

فأولاً، شكّل نجاح هجمات الحادي عشر من أيلول\ سبتمبر انتصاراً عالمياً للنمط الجهادي المتطرف الذي ينادي به اسامة بن لادن ومنظمة «القاعدة». وشكّلت هذه الهجمات حدثاً ذا أبعاد تاريخيّة منحت زخماً للجهاديين في مجمل أقطار العالم الإسلامي. وعلى الرغم من الضربة القاسية التي تلقتها «القاعدة» إثر الإطاحة بنظام «طالبان» واحتلال أفغانستان، برهن النمط الجهادي على مدى قوّته واحتمالات تناميها، ونجح في الاستمرار والصمود، ولو بصعوبة، في أفغانستان وباكستان، وعزّز موقعه بشكل لافت في أعقاب اجتياح العراق، وأثبت قدرة على الاستقطاب من خلال العمليات والهجمات التي شنّها في أنحاء الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا كافة.

وثانياً، أدت إطاحة طالبان ونظام صدام حسين إلى إزالة أبرز منافسي إيران عن غير قصد الذين كانوا يكبحون جماحها حتى تلك الفترة. وساهمت عملية منح السلطة للغالبية

الشيعيّة في العراق في إفساح المجال أمام إيران للاستفادة الى حد كبير من تبعات السياسات الأميركيّة في المنطقة. وما زاد من قوّة إيران هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط الذي ضخّ إلى خزينة الدولة الإيرانيّة فائضاً بمليارات الدولارات، فضلاً عن الهزيمة التي مُنيت بها الحركة الإصلاحية في إيران بقيادة محمد خاتمي وصعود الخط المتشدّد بقيادة أحمدي نجاد.

ثالثاً، أدى بروز إيران على الساحة الإقليمية والأحداث التي شهدها العراق إلى توتّرات طائفيّة بين السنّة والشيعة أمعنت في تفتيت العراق وتأجيج نار التطهير العرقي العنيف الذي لم يستثنِ أي منطقة من البلاد. كذلك، انعكست هذه الأحداث على دول أخرى. ففي لبنان، كادت تؤدي التوترات بين السنّة والشيعة الى حرب أهليّة عامي 2007 و2008. كما طاولت هذه الحساسيات البحرين والكويت والمنطقة الشرقية في السعودية واليمن. أما على صعيد العلاقات بين الدول، فقد أدخلت هذه التوترات ديناميكيّة مذهبية جديدة بين عدد من قادة الدول ذات الأغلبية السنيّة الذين شرعوا بالكلام عن «هلال شيعي» وأدت إلى بروز التحالف الرباعيّ ذات الطابع السنيّ المؤلف من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر، في إطار السعي الى موازنة القوّة المتنامية لإيران والحكومة العراقيّة الجديدة ذات الغالبية الشيعيّة، وسوريا ذات القيادة العلوية، ولبنان الذي يهيمن عليه «حزب الله». ومن الممكن أن يدفع العامل السني- الشيعي باتجاه نوع جديد من الحرب الباردة بين الدول الإقليميّة، شبيهة بالحرب الباردة العربية التي شهدتها حقبة الستينات والتي استقطبت المناصرين والمناوئين لمصر عبد الناصر.

رابعاً، في سوريا، تركت وفاة حافظ الأسد، أحد مهندسي نظام الشرق الأوسط ما قبل العام 2000، آثاراً مهمة في المنطقة. ففي غضون بضع سنوات، وجد النظام السوري نفسه مطروداً من لبنان، ومنبوذاً من العالم العربي، ومستهدفاً من الولايات المتحدة، وخاضعاً لتحقيق دولي بتهمة اغتيال، ومحاصراً في دياره. وفي حين كان يجيد الرئيس حافظ الأسد ادارة التناقضات القائمة بين العلاقات الإقليميّة والدوليّة لسوريا وكان يُحسن تأمين مصالح دمشق من خلال شبكة معقدة من التحالفات والتفاهمات مع الحلفاء والأخصام، لم يتمكّن نجله بشار من إدارة هذه الشبكة في وجه تحوّلات دولية واقليمية جذرية. وهكذا وجدت سوريا نفسها في حال تراجع سريع.

خامساً، أثّر التبدل في السياسة الأميركيّة أيضاً على السياسة الإسرائيليّة. وعلى الرغم من أن عمليّة السلام كانت معلّقة فعلياً إثر فشل مفاوضات كامب ديفيد التي استضافها الرئيس كلينتون في العام 2000، شجّع التغيير الجديد في السياسة الأميركيّة خلال ولاية جورج بوش

بعد الحادي عشر من أيلول\ سبتمبر إسرائيل على تبنيّ سياسة أكثر تشدداً. فخلال حقبة 2001-2008، شنّت إسرائيل حربين ، الأولى للقضاء على «حزب الله» في لبنان، والثانية ضدّ «حماس» في قطاع غزّة.

سادساً، حدث تغيير ايضاً في السياسة التركيّة وذلك بصورة أساسيّة نتيجة صعود حزب «العدالة والتنمية» ذي الجذور الإسلامية. وتزامناً مع اهتمامه المتواصل بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، اعطى الحزب وزناً للهوية الاسلامية في سياسته الخارجية. ففي حين دعمت تركيا حرب الخليج الأولى لتحرير الكويت، عارضت اجتياح العراق ورفضت استخدام الولايات المتحدة لقواعدها العسكريّة في شرق البلاد. إلى ذلك، دفع القلق من المسألة الكرديّة، لاسيما بعد انهيار الدولة العراقية المركزيّة، تركيا إلى الالتفات نحو الشرق الأوسط. وبغية احتواء الخطر الكردي، عمدت تركيا إلى إقامة علاقات عمل وثيقة مع سوريا وإيران اللتين تعانيان أيضاً من القلق حيال المسألة الكردية، وعاودت هجماتها على محافظات العراق الكرديّة. وبهدف تكريس وقوفها إلى جانب العالم الإسلامي والسنيّ، بنت تركيا علاقات مع المملكة العربية السعودية ومصر وباكستان، ولم تعد تنأى بنفسها عن قضايا العالم الإسلاميّ.

سابعاً، ان صعود الرئيس فلاديمير بوتين الى سدة الرئاسة في موسكو وتثبيته لسلطة الكرملين، وارتفاع واردات النفط والغاز، جدّد دور روسيا في المنطقة. وخلال ولاية بوتين، ابتعدت روسيا عن سياسات مسايرة الغرب التي انتهجها سلفه بوريس يلتسين، واستنكرت السياسات الأميركيّة في أوروبا الوسطى والشرقيّة، ورأت أنه من مصلحتها تحدّي الهيمنة الأميركيّة ودعم الدول التي قد تواجه الولايات المتحدة. وسمحت أسعار النفط العالية لروسيا ببسط نفوذها مجدداً بعد شبه الإفلاس الذي عانت منه في التسعينات. وقدّمت سياسة الولايات المتحدة المتأزّمة في الشرق الأوسط فرصاً لروسيا لاسترجاع بعض المواقع التي كانت تحتلها خلال الحرب الباردة. وبالتالي، أعادت إحياء علاقاتها مع سوريا وأمّنت لها بعض الحماية في إطار مجلس الأمن الدولي، وزوّدت الجيش السوري بالسلاح، كما عقدت صفقات أسلحة وعقود تجارية ضخمة مع إيران.

بعبارة أخرى، شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين تغييرات جذرية في العديد من مكوّنات نظام الشرق الأوسط الإقليمي.

المراحل

يمكن تجزئة حقبة ما بعد الحادي عشر من أيلول\ سبتمبر إلى مراحل عدّة امتدّت اولاها، التي كانت فعلياً مقدّمة لموجة التغييرات في الشرق الأوسط، من العام 2001 إلى العام 2003. في هذه المرحلة، ركّزت السياسة الأميركيّة على اجتياح أفغانستان الذي لم تكن له أثار مباشرة على نظام الشرق الأوسط. فقد أدانت الدول العربيّة والإسلاميّة بمعظمها هجمات الحادي عشر من أيلول\ سبتمر وقدّم العديد منها دعماً استخباراتيّاً ومادياً لأولى العمليّات الأميركية ضدّ «القاعدة»، كما أنها لم تعارض اجتياح أفغانستان.

وفي هذه الأثناء، كانت التوتّرات تستعر حول قضية العراق. إلا أن العديد من دول المنطقة أمل في التوصّل إلى تسوية سياسة للمواجهة وبالتالي، تجنّب الاجتياح. كان للمملكة العربيّة السعوديّة ودول مجلس التعاون الخليجي تاريخاً مضطرباً مع عراق صدّام. فمن جهة، هاجم صدّام إيران وأضعفها منذ انطلاق الثورة الإسلاميّة عندما هدّدت الأحداث الجارية في إيران بإحداث تغيير في المملكة العربية السعوديّة وغيرها من دول المنطقة. ومن جهة أخرى، لدى انتهاء حربه على إيران، التفت صدّام جنوباً فاحتّل الكويت وهدّد حقول النفط في السعوديّة. وكان سبق لصدّام أن استخدم الأسلحة الكيميائيّة ضدّ شعبه، وألقت المخاوف من احتمال تطويره برنامجاً فاعلاً لإنتاج أسلحة الدمار الشامل بظلالها على دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، خشيت المملكة العربية السعوديّة ودول مجلس التعاون من تبعات اجتياح الولايات المتحدة لدولة عربيّة ومسلمة شقيقة، وخصوصاً دولة ذات غالبية شيعيّة قد يؤدي الاجتياح فيها الى تبديل هوية النظام. الى حينه، كانت مساعي احتواء العراق ناجحة، واعتبر العديد من الدول أن سياسة الاحتواء هذه كانت كافية. وفي المقابل، كانت تجربة إيران وسوريا مع صدام أكثر صعوبة؛ إذ عاشت إيران حرباً طويلة وضارية معه واعتبرت عراق صدّام عدوّها اللدود. وما من شكّ في أن إيران كانت سترحّب بإطاحة النظام العراقي وكان لها العديد من الحلفاء بين الغالبية الشيعيّة الذين يملكون القدرة على اقتناص فرصة استلام الحكم. غير أن إيران كانت تعتبر الولايات المتحدة عدواً ألدّ وأكثر خطورة من العراق، وكانت منزعجة للغاية من احتمال انتشار الجيش الأميركي على حدودها. ومن المعروف ان الجناحين المتنافسين لحزب البعث في كل من سوريا والعراق لديهما تاريخ حافل من المواجهات الدامية، فضلاً عن اتهام حافظ الأسد لصدّام بدعم حركة التمرّد في سوريا في الثمانينات ومحاولة الإطاحة به. كذلك، كانت سوريا قد دعمت إيران طوال حربها مع العراق. ومن المؤكد أن الأسد أيضاً كان سيرحّب برحيل نظام صدّام. بيد أن سوريا كانت تخشى أن تكون الإطاحة بالنظام البعثي في بغداد على يد الولايات المتّحدة بداية للإطاحة بالنظام البعثي في دمشق.

بالأجمال، أملت دول المنطقة في تجنّب اجتياح أميركي واسع النطاق للعراق. وفي الحقيقة، يمكن القول أن التهديد الذي كان يشكّله صدّام كان قد تمّ احتوائه الى حد كبير منذ دحر الجيش العراقي إلى خارج الكويت في العام 1991. وفي حين سادت بعض المخاوف من احتمال تطويره لأسلحة الدمار الشامل، حبّذ معظم الدول خيار إخضاع العراق لتفتيش من قبل الأمم المتحدة بدلاً من دعم مشروع الاجتياح الأميركي. وفي هذه المرحلة، كان نظام الشرق الأوسط لا يزال على حاله، وكانت موازين القوى القائمة منذ أواخر السبعينات لا تزال مستمرة.

سقوط العراق وانهيار النظام الإقليمي

إنطلقت التغييرات الهيكليّة في المرحلة الثانية التي امتدّت بين العامين 2003 و2005 والتي شهدت تفكك نظام الشرق الأوسط. وتمثّل عنوان هذه المرحلة باجتياح العراق في شهر آذار (مارس) 2003 والنتائج المباشرة التي نجمت عنه. كذلك، تميّزت بطموح أميركا استخدام الحرب على العراق كوسيلة للضغط على إيران وسوريا، وتزامنت مع ضغوط مورست على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لاتباع مسار الدمقرطة. وشهدت هذه المرحلة انتشار نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ولم تكن حدود هذا الانتشار ونتائجه واضحة بعد.

لم يدعم أيّ من دول المنطقة الاجتياح. بيد أن أياً منها لم يكن لديه أيضاً أي تعاطف مع نظام صدّام حسين. باشرت الولايات المتحدة بعمليّة الاجتياح من دون أي دعم إقليمي. لكن سرعان ما تبيّن أن المشكلة الحقيقيّة لم تتمثّل في كسب الحرب بل في إرساء السلام. وفي حين رحّبت إيران وسوريا بإطاحة نظام صدّام، إلا أنهما كانتا قلقتين من أن يؤدي نجاح أميركي في العراق إلى ضغط فعلي – أو حتى عمل عسكري - لتغيير النظام في هذين البلدين. وعلى الرغم من أن إيران على وجه الخصوص، سهّلت الاجتياح الأميركي عن طريق صرف النظر والضغط على حلفائها لتيسيره، إلا أنها اتّجهت ومعها سوريا إلى وضع العقبات أمام الاحتلال الأميركي. وتمثّل التحدي أمام ايران في التعاون مع الاحتلال لتهميش السلطة السنيّة وإيجاد حكومة ذات أغلبيّة شيعيّة من جهة، وتعقيد مهمّة الاحتلال من جهة أخرى لضمان رفض الرأي العام الأميركي بقاء الجيش الأميركي لفترة طويلة في العراق وحضّه، بالتالي، على المطالبة بسحبه من البلاد. وبالفعل، كان من شأن هذا الانسحاب تجنيب إيران وسوريا خطر قرب الجيوش الأميركيّة منهما، وتسلّم إيران زمام السلطة في بغداد. كان لإيران مصالح فئوية مذهبية في الأحداث الجارية في العراق أكثر من سوريا، غير أن النظام ذا القيادة العلوية في سوريا كان في صراع مستميت مع النظام ذا القيادة السنية في عراق صدام، وبالطبع، ارتاح النظام السوري المتحالف

مع إيران والأحزاب الشيعيّة في لبنان، بصعود نظام ذي أغلبيّة شيعيّة في بغداد.

وقفت المملكة العربية السعودية جانباً خلال الاجتياح. لكن عندما اتّضح أن وضع العراق في فترة ما بعد الاجتياح تخطّى تهميش حزب البعث واتجّهت نحو التهميش المتزايد للطائفة السنيّة لصالح الشيعة المدعومين من إيران، تأججت مخاوف المملكة. والواقع إن جزءاً كبيراً من التمويل الوافد الى المقاومة السنية، أتى في بادئ الأمر من مصادر سعوديّة. والعديد من المتطوّعين في صفوف المقاومة كانوا من الجنسيّة السعودية. في بادئ الأمر، لم تبذل السعودية جهوداً كبيرة لوقف هذا المنحى، لكن بعد التفجيرات التي نفّذتها «القاعدة» في السعودية في أواخر سنة 2003، وإثر الضغوط المتزايدة من جانب الأميركيين، قرّرت الحدّ من هذا الدعم. غير أن المملكة كانت لا تزال قلقة من الهيمنة الشيعية على الحكومة الجديدة في بغداد. وقد رفضت تأييد هذه الحكومة، ولم تستأنف العلاقات الديبلوماسيّة مع العراق، وطالبت بدور سنيّ أوسع نطاقاً في دولة العراق الجديدة. كانت مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة قلقة أيضاً من تنامي السلطة الشيعيّة والإيرانيّة في العراق. وكانت هذه الفترة هي التي شهدت ولادة التوتّرات المذهبية في السياسة الإقليميّة، وتكريس التحالف الرباعيّ السنّي الطابع مقابل التحالف الإيراني- السوري. ومع أن المملكة تواصلت مع إيران وأوضحت أنها تسعى إلى إقامة علاقات جيّدة معها؛ ومع أن التحالف الرباعيّ رفض الموافقة على محاولات الولايات المتحدة لإقامة تحالف من دول عربية «معتدلة» ضدّ إيران أو توفير دعم عربي لضربة عسكرية اميركية ضدها، إلا أنّ العلاقات بين الطرفين بقيت حذرة ومتوترة.

كذلك، شهدت المنطقة تطوّران آخران مهمان في كل من الممكلة العربية السعوديّة ولبنان. ففي سنة 2003، عصفت بالمملكة موجة من الهجمات الإرهابيّة من تنفيذ «القاعدة». كان ذلك منعطفاً محورياً بالنسبة إلى القيادة السعوديّة. كانت هذه القيادة قد تعاملت مع أحداث الحادي عشر من أيلول التي تورّط فيها 15 سعودياً، كحادث محرج ومؤسف. حادث عكّر علاقاتها مع حليفها الاستراتيجي أي الولايات المتحدة- . إلا أنها لم تتّخذ تدابير جذريّة في البلاد للتصدّي للإرهاب. وقبل عقود عدّة، وتحديداً في سنة 1979، بعد اقتحام المسجد الأقصى في مكّة خلال السنة نفسها، عزّزت العائلة المالكة التدابير الأمنيّة في السعوديّة وتقرّبت في الوقت عينه من الحركة الوهابيّة لصقل صورتها الدينيّة. كما أنها زادت من تمويلها للجهاديين المناضلين خارج البلاد، خاصةً في أفغانستان، كوسيلة لكسب مصداقية في صفوف الجهاديين وإبقائهم منشغلين خارج المملكة. لكنّ تفجيرات سنة 2003 التي ضربت السعوديّة، أوضحت أن هذه الاستراتيجيّة لم تف بأغراضها وأن النزاع الذي أطلقت «القاعدة» عنانه في الحادي عشر من أيلول (سبتمر) كان سيستهدف المملكة بقدر ما كان إستهدف الغرب.

أقنعت هجمات سنة 2003 ولي العهد عبدالله بتغيير سياسة المملكة في عدد من المجالات. أولاً، أطلقت الحكومة حملة أمنيّة لتعقّب خلايا «القاعدة» في المملكة واعتقال عناصرها. وثانياً، وضعت السعوديّة قيوداً جديدة على التمويل العام والخاص الموجّه إلى الجماعات الإسلاميّة والسلفيّة في الخارج، في محاولة لإحباط عزيمة تلك التي تشكّل خطراً عليها. وثالثاً، عمل السعوديّون مع بعض القيادات الدينية لإصلاح النظام التربوي بغية الحدّ من التعاليم المتطرّفة، وشجّعوا أيضاً على إصدار فتاوى شدّدت على النواحي الروحيّة والأخلاقيّة للجهاد وأدانت العمليّات الإرهابيّة. رابعاً، أطلق ولي العهد، الذي أصبح ملكاً في العام 2005، سلسلة من الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة - بما فيها اطلاق آلية للحوار الوطني، واجراء انتخابات محليّة جزئية، والتخطيط لإنشاء مدن اقتصاديّة جديدة، بهدف ضخّ المزيد من الحيويّة في المملكة وإيجاد مساحة أوسع للمشاركة، وتوفير قدر أكبر من الفرص الاقتصاديّة.

منذ 1979، عوّلت المملكة السعوديّة على سياسة تمويل السلفيين والجهاديين في الخارج كوسيلة لبسط نفوذها وإبقاء السوفياتيين واليساريين والعلمانيين بعيداً عن حدود المملكة، ومواجهة التحدي الثوري الإسلامي الآتي من إيران. بعد سنة 2003، أضحت سياسة المملكة أكثر تعقيداً، إذ استمرّت السعودية في دعم العديد من السلفيين والجماعات الإسلاميّة المحافظة، وأدركت في الوقت عينه المخاطر التي تنطوي عليها الأصوليّة الإسلاميّة المُحرّرة من أي قيود، وقرّرت العمل مع الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء الإقليميين للحدّ من هذه المخاطر.

ارتبط الحدث المهم الآخر في هذه الفترة بالمجريات التي شهدها لبنان. كانت قد اختلفت سوريا والولايات المتحدة في إطار الحرب على العراق. وفي حين اتُّهمت سوريا بدعم المقاومة ضد الاحتلال الاميركي في العراق، ألمحت أميركا إلى احتمال تغيير النظام في سوريا وقادت وفرنسا جهوداً دوليّة وعربيّة عبر مجلس الأمن لاخراج سوريا من لبنان. وبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري والمظاهرات الحاشدة المعادية لسوريا في بيروت، انسحب السوريون من لبنان في شهر نيسان (أبريل) 2005 بعد احتلال دام 29 عاماً. ووجّه الانسحاب السوري ضربة تاريخيّة لمنطقة النفوذ التي بناها حافظ الأسد بعناية في السبعينات والثمانينات. لكنه أيضاً أعاد إحياء توترات ونزاعات في لبنان كانت كامنة خلال مرحلة الاحتلال السوريّ.

كذلك، شهدت هذه الفترة مضي الولايات المتحدة قدماً في نشر شعار الدمقرطة. فبعد إخفاقها في إيجاد أسلحة دمار شامل أو روابط فعليّة بين عراق صدّام وهجمات الحادي عشر من أيلول، اختارت الإدارة الأميركيّة شعار الدمقرطة كالمبرر الأساسي لاحتلال العراق، ومن ثمّ عمّمت هذا المبدأ لتنفيذ جدول أعمالها المتمحور حول مفهوم الدمقرطة في الشرق الأوسط.

بالنسبة إلى عدويها المعلنين، إيران وسوريا، فسّرت الولايات المتحدة الدمقرطة بمفهوم ضرورة تغيير النظام كما حدث في العراق. أما بالنسبة إلى حلفائها كمصر والأردن والمملكة العربية السعوديّة، فقد عزمت على ترجمة شعار الدمقرطّة عن طريق حثّهم على تخفيف القيود على حرية الرأي والمجتمع المدني وعلى إجراء الانتخابات وإفساح المجال أمام مشاركة سياسية أوسع نطاقاً. وربما بناءً على تجاربها الأخيرة في أوروبا الوسطى والشرقيّة، توقعت أميركا أن تأتي موجة الدمقرطة بنخب موالية للغرب إلى الحكم، وتساعد على إيجاد منطقة نفوذ موالية لها. ومع «ثورة الأرز» في لبنان المطالبة بالانسحاب السوري، و»حركة كفاية» في مصر المنادية بوضع حدّ لولاية مبارك المطّولة في الحكم، وحركة «نبغيها خمسة» الكويتية المطالبة بالاصلاح الانتخابي، بدا للحظة وكأن «الثورات الملوّنة» في أوروبا الوسطى والشرقيّة وصلت بالفعل إلى الشرق الأوسط وأن شعار الدمقرطة الذي أطلقه الرئيس بوش قد أثمر.

لا ريب أن المرحلة الممتدة بين سنتي 2003 و2005 شهدت تغييراً جذرياً في المنطقة. فعن طريق إسقاط الدولة العراقيّة، هدمت الولايات المتحدة نظام الشرق الأوسط القديم المبني على موازين القوى والدول- الحاجز وأوجدت حالة جديدة من عدم الاستقرار إقليمياً، وأعلنت عن سقوط القواعد القديمة للّعبة الإقليميّة والانتشار الواسع للقوّة الأميركيّة، مع سعي أميركا إلى إنشاء «شرق أوسط جديد» قائم على الهيمنة الأميركيّة وهزيمة مناهضي أميركا، وبروز نخبة موالية للغرب في أقطار المنطقة كافة. وفي الحقيقة، انتقلت الولايات المتحدة من سياسة إدارة الشرق الأوسط عن طريق موازنة السلطة واحتواء الدول وإدارة الأزمات إلى سياسة تغيير الشرق الأوسط من خلال الهيمنة والمواجهة وتغيير الأنظمة والدمقرطة. غير أن رياح التطورات في المنطقة لم تسِر وفق ما تشتهي سفن الطموحات الأميركيّة.

الوقائع الإقليميّة وحدود القوّة

تمثّلت المرحلة الثالثة من حقبة ما بعد 11 ايلول\ سبتمبر في احداث العام 2006 التي واجهت فيها الولايات المتحدة العديد من المشاكل نتيجةً للحدود التي اصطدمت بها قوّتها، والنتائج غير المرتقبة التي ظهرت على أرض الواقع. في العراق، اتّخذ الوضع منعطفاً خطيراً نحو الأسوأ بعد تفجيرات سمرّاء في شهر شباط (فبراير)، واندلاع الاقتتال المذهبي الضاري، وتصاعد وتيرة الهجمات ضدّ قوّات الاحتلال. وفي حين كان لا يزال هناك بريق امل حول نجاح العمليّة السياسيّة واحتمال انتقال البلاد من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقرار، أحبطت أحداث سنة 2006 هذه الآمال وأبرزت فشل مشروع الولايات المتحدة في العراق وانهيار

العراق كمجتمع مستقرّ. وضع هذا التدهور الحاد دول المنطقة أمام تحدّي التعاطي مع دولة عراقيّة خرجت فيها الأمور عن نطاق السيطرة، وهددت أعمال العنف المذهبي فيها بالانتشار إلى البلدان المجاورة. وبالفعل، بدل بسط سلطة الولايات المتحدة، أدى الاجتياح الأميركي للعراق إلى انهيار السلطة في البلاد وإلى جرّ إيران والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا الى الداخل العراقي بطرق مختلفة ومربكة.

في فلسطين، تحدّى فوز حركة «حماس» في الانتخابات التشريعيّة العام 2006 شعارات الولايات المتحدة الداعية للديموقراطيّة في المنطقة. أي في حين كانت أميركا تنادي بالديموقراطيّة، رفضت نتائج هذه الانتخابات حين لم تأت بما يناسبها سياسياً. وتكرر الأمر نفسه في أعقاب الانتخابات التشريعيّة في مصر العام 2005 التي حقق خلالها « الأخوان المسلمون: نتائج مقلقة بحسب معايير واشنطن. ونتيجةً لهذا الواقع، سرعان ما علّقت الولايات المتحدة ضغوطها لنشر الديموقراطيّة في الشرق الأوسط. وبالطبع ارتاحت الأنظمة العربية لتراجع أميركا عن هذه السياسة.

أما على الساحة اللبنانية، فبعد إخراج القوات السورية من لبنان العام 2005، عمدت الولايات المتحدة الى انهاء نفوذ خصومها عبر تشجيع إسرائيل على تدمير «حزب الله» خلال حرب صيف 2006. وفي هذا الصدد، شكّل إخفاق إسرائيل في تحقيق هذه الغاية والصمود للافت لحزب الله، منعطفاً أساسياً حيث أثبت هذان الواقعان أن حزب الله والنفوذ السوري والإيراني ما زالا لاعبين قويين في لبنان، وأن القوة الأميركيّة بلغت هنا أيضاً حدودها.

بالنسبة إلى إيران، أصبح من الواضح أن الاجتياح الأميركي للعراق، وبدلاً من أي يشكّل بداية إضعاف الدولة الإيرانية أو الإطاحة بها، أدى على العكس إلى تعزيز نفوذها في أنحاء المنطقة كافة.

وبالتالي، كانت هذه مرحلة بلغت فيها قوة الولايات المتحدة حدودها، وتمّ التخلي خلالها عن طموحات خلق «الشرق الاوسط الجديد. مرحلة أدركت فيها إيران وسوريا أنهما لم تصمدا بوجه الاعتداءات الأميركيّة فحسب بل حققتا أيضاً بعض المكاسب إلى جانب بعض الخسائر. كانت هذه المرحلة أيضاً فترة فهمت فيها المملكة العربية السعوديّة وغيرها من حلفاء أميركا أن المشروع الأميركي في العراق والشرق الأوسط دخل في مسار متعثّر كلّياً ، وأنه بات على المملكة، بصفتها دولة إقليميّة، التحرّك بسرعة للتعاطي مع الوقائع الجديدة في المنطقة. وتميّزت هذه الجهود بنشاط جديد في الديبلوماسيّة الإقليميّة للملك عبدالله الذي أطلق مبادرات لإدارة

الأزمات الفلسطينيّة واللبنانيّة والعراقيّة وعمل على بناء جسور مع إيران.

أفادت التطوّرات التي طبعت العام 2006 بضرورة إعادة النظر بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتُرجم هذا الواقع أولاً في تقرير بيكر-هاملتون الذي صدر في أواخر سنة 2006 وأوصى بانسحاب مرحلي للقوات الأميركيّة من العراق وانفتاح ديبلوماسي على سوريا وإيران. غير أن إدارة بوش رفضت استنتاجات هذا التقرير واتّجهت نحو تعزيز الوجود العسكري في العراق وأبقت على سياستها المتشددة إزاء إيران وسوريا.

وقف التدهور

تمثّلت المرحلة الرابعة في الفترة الممتدّة بين سنتي 2007 و2008. في بادئ الأمر، بدت السياسة المتشددة لإدارة بوش وكأنها تؤتي ثمارها. إذ سحبت إيران دعمها لبعض الجماعات المقاومة العراقية، وانعقد اكثر من اجتماع تنسيقي بين ممثلين لايران والولايات المتحدة في العراق، وأغلقت سوريا أجزاءً كبيرة من حدودها مع هذا الأخير التي كان يتسلل من خلالها بعض المقاومين مما أدّى الى تخفيف حدّة المواجهة الاميركية السورية. ساهم هذه كله في تحسّن الوضع في العراق نسبياً. الى جانب ذلك، عدّلت إدارة بوش جزئياً نمط سياستها في الشرق الاوسط سنة 2007 بإنتقالها من سياسة كلها مواجهة إلى سياسة تبحث ايضاً عن التسويات والصفقات. وعلاوةً على تخفيف حدّة مواجهتها مع إيران وسوريا، شجّعت أميركا أيضاً على استئناف مفاوضات السلام الفلسطينيّة الإسرائيليّة التي تمّ تعليقها لفترة طويلة، عن طريق رعاية مؤتمر أنابوليس للسلام في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2007. وفي لبنان، تراجعت أميركا نسبياً عن سياسة المواجهة حين دعمت اقتراحاً توافقياً لانتخاب العماد ميشال سليمان، الذي اعتُبرته سابقاً من الأطراف المُقرّبة من سوريا، رئيساً جديداً للجمهوريّة. ومع اقتراب انتهاء ولايتها، بدت إدارة بوش وكأنها تحاول اطفاء بعض الحرائق التي كانت قد أشعلتها سياساتها في المنطقة بسبب إبقاء قواتها العسكريّة في المنطقة، مع تخفيف حدّة المواجهات مع خصومها الإقليميين.

مع مطلع العام 2008، التفت الكثير من الأنظار في الشرق الأوسط نحو الانتخابات الرئاسيّة المقبلة في الخريف. كانت الولايات المتحدة منذ 2003 اللاعب الأبرز في الشرق الأوسط، إذ شنّت حروباً واطاحت بدول واحتلت بلداناً وأوجدت خريطة جيو-إستراتيجية جديدة. تتطلع القيادة الإيرانية اليوم لمعرفة مدى التزام الإدارة الجديدة بالبقاء في العراق، ومدى حزمها ازاء منع ايران من مواصلة برنامجها النووي. سوريا، من جهتها، تنتظر لمعرفة موقف الادارة الجديدة

من المفاوضات السورية مع اسرائيل وما إذا كانت الإدارة الأميركيّة المقبلة ستبقى معادية لها ومتشددة ازاء «حزب الله» ومتعلقة بسيادة لبنان واستقلاله. أما المملكة العربية السعودية فهي أيضاً تنتظر بلورة سياسة الادارة الاميركية الجديدة نحو قضايا المنطقة الساخنة.

إضافة الى انتظار بلورة سياسة الادارة الأميركية الجديدة، تواجه دول المنطقة جملة أسئلة وتحديات منها: هل ستنظّم إيران نفوذها الجديد في المنطقة عن طريق تلطيف لهجتها الثورية والعمل مع دول العربيّة المجاورة لها لإحلال الاستقرار والتفاهم الاقليميين، أم أنها ستعوّل على تحالفاتها الحالية وتستمر في مواجهة التحالف الرباعي وتتابع برنامجها النووي وتحاول فرض مركز مهيمن لها في المنطقة؟ وهل ستميل المملكة العربية السعودية الى سياسة الحوار وتوسيع رقعة التفاهم الاقليمي، أم أنها سترّد على الصعود الايراني بتقوية التيارات الأصوليّة السنيّة وتعزيز سياسة المحاور؟ وهل ستمضي سوريا في مفاوضات جدّية مع اسرائيل وتبدّل سياساتها تجاه لبنان وتنضّم مجدداً إلى الكنف العربي، أم أنها ستبقي كرتها في الملعب الإيراني؟ وهل ستحافظ تركيا على مسارها المستقرّ في مجال التنمية السياسيّة والاقتصاديّة وعلى قبولها بتنامي استقلالية الأكراد في شمال العراق، أم أن «حزب العدالة والتنمية» والجيش سيتواجهان مجدداً وسنشهد عودة النزاع التركي- الكردي؟ والأهم: هل سيبقى العراق متماسكاً في الأشهر والسنوات المقبلة، أم أنه سينهار بالكامل ويجرّ دول المنطقة إلى النزاع؟ وأخيراً، هل ستؤدي نزاعات إسرائيل مع الفلسطينيين و»حماس» و»حزب الله» إلى حرب إقليميّة جديدة بمشاركة سوريا، أم ستؤدي المفاوضات الاسرائيلية السورية الى وقع جديد كليّاً في المنطقة؟

الرؤى المتضاربة

عبر كل العقود الماضية كان للاطراف المتصارعة رؤى متضاربة حول شكل وأسس النظام الاقليمي المرتجى. وبالفعل، كان للبريطانيين في اعقاب الحرب العالمية الاولى رؤية لبناء شرق أوسط موال لهم، إلا أن واقع تقاسم السلطة مع فرنسا وعودة تركيا إلى الواجهة، وتراجع القوة البريطانية وعدم الاستقرار في العراق وفلسطين ومصر، أدى الى انهيار هذه المحاولة. وقد حاول الأميركيون فرض نظامهم الخاص من خلال حلف بغداد سنة 1955، بيد أن التنافس مع الاتحاد السوفياتي والمعارضة المحليّة بقيادة عبد الناصر أحبطا هذه المخططات. وكان عبد الناصر نفسه قد اقترب من إيجاد نظام عربي لولا ممانعة الولايات المتحدة وحلفائها ونكسة حرب 1967.

بعد العام 2003، لم تطمح الولايات المتحدة إلى إيجاد نظام إقليمي تحت هيمنتها

فحسب، بل إلى بناء شرق أوسط حيث يؤدّي إطاحة الأنظمة القديمة، إما بالعنف أو الانتخابات، إلى بروز نخب جديدة صديقة للغرب. وربما يتمثّل النموذج الضمني لهذا الطموح في تجربة أوروبا الغربيّة أو اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تلا التدخل العسكري وعملية الإطاحة بالأنظمة القائمة ظهور ديموقراطيّات واقتصادات موالية للغرب. وحتى في أوروبا الوسطى والشرقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، أدى انهيار الأنظمة المعادية إلى تطوّرات سياسيّة ملائمة لأميركا تميّزت بميول باتجاه الغرب. بيد أن هذا الطموح الكبير غرق في رمال العراق، حيث عانت الولايات المتحدة من حدود قوتها وتخبّطت بالوقائع المعقّدة في المنطقة حيث أضعفت الانتخابات الأنظمة الصديقة وعززت قوّة التيارات المعادية لأميركا.

حاول العديد من القوى في المنطقة فرض رؤاهم الخاصة الشرق الأوسط. وعمل تحالف بقيادة إيران ضمّ سوريا و«حزب الله» و«حماس»، وكذلك عدد من الفصائل داخل العراق، لإيجاد شرق أوسط من شأنه الإطاحة بالنفوذ الأميركي وتعزيز تحالف إقليمي واسع معاد لأميركا وفي حالة حرب مع إسرائيل. إلا أن هذا المشروع اصطدم عوائق عدّة. أولاً، احتاج بعض أصدقاء إيران في العراق إلى التدخل العسكري الأميركي وإلى وجود القوات الأميركيّة في البلاد بغية إقامة حكومة ذات أغلبيّة شيعيّة وتوطيدها. ثانياً، وعلى الرغم من محاولتها إبراز نفسها كدولة قيادية في العالم الإسلامي، لم تتمكن إيران من الإفلات من هويتها الشيعيّة. أما التوتّرات بين السنّة والشيعة في العراق ولبنان والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين فقد أحدثت ردّ فعل عكسياً ضدّ إيران. ثالثاً، اصطدمت إيران أيضاً بالتوتّرات القديمة بين القوميّتين العربيّة والفارسيّة. ففي حين أصبح لإيران نفوذ قوي في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، أصبح للدولة الإيرانيّة ايضاً أخصام جدد في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في الأردن ومصر.

عملت المملكة العربية السعودية على إيجاد نظام إقليمي جديد يضمّ الدول العربيّة ويبقي إيران لاعباً خارجياً، علماً أن المملكة كانت تسعى إلى إقامة علاقات وديّة ووثيقة مع الدولة الإيرانيّة. ومن شأن هذا النظام أن يكون بقيادة السعودية، وأن يحافظ على علاقات وديّة مع الولايات المتحدة إلى جانب بعض التحالفات معها، وأن يسعى إلى السلام مع إسرائيل على أساس الأرض مقابل السلام. كما من شأنه أن يصون هويّة سنيّة قويّة في العالم العربي وأن يحقق التصالح مع الطوائف الشيعيّة ويلبي مطالبهم في أنحاء المنطقة. وأملت المملكة بتوثيق الترابط مع تركيا وباكستان كحلفاء سنيين إقليميين بغية موازنة القوّة الإيرانيّة. نظّم المشروع السعودي العمل بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر ودعم جهات في لبنان وفلسطين والعراق. غير أن المملكة لم ترسم سياسة بنّاءة تجاه الدولة الجديدة في العراق،

باستثناء دعمها لبعض الجماعات السنيّة المعارضة والمستاءة من الوضع. وإلى جانب ذلك، لم تأت مفاتحة المملكة مع تركيا وباكستان بثمارها.

كذلك، أملت «القاعدة»، التنظيم المسؤول عن إطلاق سلسلة الأحداث التي أدّت إلى كل هذه الوقائع الجديدة في المنطقة، بإستحداث واقع اقليمي يجسد رؤاها. فطمحت «القاعدة» وحلفاؤها، عن طريق إدخال الولايات المتحدة في حرب مع العالم الإسلامي، لتطوير موجة من حركات التمرّد الإسلاميّة شبيهة بحركات التمرّد المناهضة للاستعمار التي طبعت النصف الأول من القرن العشرين. وكان الهدف من ذلك إطاحة الأنظمة القائمة، وكسر التحالفات مع الولايات المتحدة وإقامة نظام إقليمي جديد في العالمين العربي والإسلامي قائم على قاعدة اسلامية متشددة وعلى معاداة تامة للولايات المتحدة وإسرائيل.

وبالفعل، وبرغم النكسات التي كانت قد تعرّضت لها مؤخراً في أفغانستان، كسبت «القاعدة» وللمرّة الأولى، مكانة قويّة في العالم العربي من خلال وجود مكثّف لها في بعض أجزاء العراق في فترة ما بعد الاجتياح. وأعطت الحرب على العراق دفعة إلى الأمام لـ«لقاعدة» وجذبت المتطوّعين من العالمين العربي والإسلامي. كما وفّرت لها مساحة تحرك في الأردن والمملكة العربية السعوديّة ولبنان وفلسطين. بيد أن هذه الذروة التي بلغتها «القاعدة» لم تدم طويلاً. فالجماعات السنيّة في العراق التي رحّبت بـ«القاعدة» وقبلت بوجودها كقوّة مقاتلة في وجه النفوذ الصاعد للجماعات الشيعيّة، انقلبت ضدّ التنظيم عندما أدركت أن لديها جدول أعمال خاصاً بها وأنها ستحاول فرض نظام اجتماعي عليهم شبيه بنظام «طالبان». كذلك، أدركت المملكة العربية السعودية وإيران وسوريا، التي اعتقدت أنه بإمكانها التلاعب بـ«القاعدة» في العراق لتحقيق مصالحها الخاصة، المخاطر الذي ينطوي عليه هذا التلاعب وعدّلت من طبيعة تعاطيها مع التنظيم. هذا وتحرّك السعوديون والأردنيون وحتى اللبنانيون ضدّ الخلايا والتنظيمات الشبيهة بـ»القاعدة» في بلادهم. كما لم يلق تنظيم «القاعدة» دعماً في الشارع العربي، بل على العكس استاء الرأي العام من أساليب هذا التنظيم وتطرّفه. ومع أن «القاعدة» والجهاديين الأصوليين قد يحافظون على نفوذ لهم في أفغانستان أو باكستان، لا يبدو أن لهذه المجموعات موقعاً واعداً في أي من الدول العربيّة. وفي حين أحدث سعيهم إلى إيجاد نظام إقليمي جديد وضعاً بالغ الخطورة في بعض أنحاء العراق وأدى إلى احداث دامية في عدد من الدول العربية، إلا أن هذه المجموعات ستبقى محدودة التأثير على المسارات الرئيسية للأمور ولو بقيت كمجموعات شديدة الخطورة.

أدّت الأحداث التي شهدتها السنوات الماضية إلى هدم النظام القديم والهشّ في الشرق

الأوسط، من دون إقامة نظام بديل مكانه. وعلى الرغم من أن اللاعبين الخارجيين والإقليميين سعوا إلى تحقيق مشاريعهم الخاصة الرامية إلى إقامة نظام إقليمي جديد، إلا أن أياً من هذه المشاريع لم يسد. ويبدو أن التنافس بين هذه الرؤى والقوى المتنافسة سيستمرّ في السنوات المقبلة.

في هذه الأثناء، تُعقد اجتماعات بين «الدول المجاورة للعراق» نُظّم أولها في مصر، ثم في تركيا ومن بعدها في الكويت. وركّزت هذه الاجتماعات التي ضمّت إيران وتركيا ودول عربيّة رئيسيّة والعراق على البحث عن قواسم مشتركة في المجال الأمني، وكذلك في مسائل سياسيّة واقتصاديّة. ومع أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي دعما هذه الاجتماعات، إلا أن هذه الأخيرة لم تحقّق إلا تقدّماً بطيئاً، ذلك لأن التوتّرات في العراق والمنطقة وضعت اللاعبين الأساسيين في حالة حذر إزاء بعضهم البعض. ولا تزال تركيا تشنّ هجمات متقطّعة على شمال العراق، كما أن إيران مصرّة على دعم الجماعات المسلّحة في العراق ولبنان وغيرهما من البلدان. أما المملكة العربية السعودية ومعظم الدول العربيّة، فلا تزال ترفض إقامة علاقات ديبلوماسيّة طبيعيّة مع الحكومة الجديدة في العراق. ويكمن التحدي الذي يواجه الدول الإقليمية في تطوير مفهوم مشترك لنظام إقليمي جديد، من شأنه أن يقدّم بديلاً للأنظمة التي حاولت قوى خارجية أن تفرضها أو بديلاً للمفاهيم الخلافيّة التي عملت بعض الأطراف في المنطقة على ترويجها خدمة لمصالحها الخاصة، كما أن التحدي يكمن في معرفة ما إذا باستطاعة دول المنطقة إعلاء مصالحهم المشتركة على المصالح الفردية والخلافات السياسيّة والمذهبية، وأخيراً، ما إذا كانوا سيتمكنون من تطوير بنية للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية بغية حل النزاعات واخماد الحروب والخلافات والبناء على المصالح السياسية والقتصادية المشتركة لما فيه خير شعوب المنطقة.

الخاتمة

في الدراسات المقبلة التي ستنشر ضمن المشروع البحثي هذا، سيتطرّق مجموعة من الباحثين إلى الآفاق والسياسات المتعلّقة بستة من اللاعبين الأساسيين في هذا المجال، وهم إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن ومصر. وستطرح هذه الدراسات عدداً من الأسئلة، لاسيما: كيف تعاملت هذه الدول مع التطورات الجذريّة التي طرأت على المنطقة بعد احتلال العراق؟ كيف تنظر هذه الدول إلى المصالح المشتركة في المنطقة والى مصالحها الخاصة؟ كيف بدّلت سياساتها الاقليمية لتحقيق مصالحها الخاصة أو لتعزيز مصالح مشتركة مع دول أخرى؟ ومن خلال هذه الدراسات، سيحاول الباحثون فهم المصالح المشتركة والمتناقضة القائمة بين دول المنطقة بصورة أعمق. وأملنا أن يتوصّل هؤلاء إلى اقتراح سياسات ومبادرات من شأنها إحراز تقدّم باتجاه بلورة رؤية مشتركة لنظام إقليمي يكون مستنداً إلى\ ومُداراً من قبل دول المنطقة ولخدمة أهلها.

٥ٱ٭yf٤٤

ăqʠNjú٤٤ qĭyƨ .q

ýơfƨdž :ʊlĂŬf ѕƨT!f ýĂơ ł٤ödžz!fĂ ł٤džĜT!fĂ lpĜη!f ł٤fƨp!f l₹Nj ƨƨkzk

ѕƨT٤! ĬʒLjöƨĜ٭ ƨ٭ƨdž ƨöpdž Dž!Ĝ٤ ýĂh Ĝnjs!Ddž! ĬdžöpŪf DĜULj!f ‖ ٭skĂ ƨĂʊk

:LJöƨdžzh ʊlĂŬf

LJ٭! ٭ö!Ăp!f ł٤Ĝö٤!f Ĭ5 ĬdžöpŪf DĜULj!f DžĂnjsdž ƨ öƨzk ٭hĂzŢ ĂNj ýĂŪf

٭ơh!f ƨĜʊq Ĭ5 Ĝdžnjdž ĜƵĂưĂdž ý٭Tk ٭ödžöpŪf ăĂl!f LJöƨfĂdžĂ ĸĜpŭz!f LJŪ

LJdž ĸĜƵĂdžηdž ٭hĜλdžh ٭ödžöpŪf ٭džULjŪf ƨĜhkƵq LJdž ł٤fƨp!f ĸl٬ʊLjf pl٬5 Ĭ٤Ĝö٤!f

Ư zh!f Ĝnjưzh Ĭ٬Ƶ ƨλdkĂ _ Ghl٬٤ ĂD GhĜηöq _ Ư zh!f Ĝnjưzh yđž ýƵĜskk ýĂp!f

Ĝöη Ă!ĂöpöÚf ĂD pĜŢkpŪf ĂD O!ĜŢdž!fĂD lĂl!f : ĜnjLjdž lpöpƵ ĸĜpŭƵ ýŭP LJdž

..ĜNjƨöƐĂ

DžĂnjsdž ʊl5 Σ ö! Ĝnjơƨʊö Ĭk!f ĸĜö!Ĝ٭TŪf ĜöĜLjλ Ĭ5 Ĝnj٭ĂƐ DžƐƨ GnjLjD: ĬLjĜλ!f

DžöULjk lpĜZq yõƨĜTdžh ł٭ĜP!f ădƨ!fĂ ĸf٤Ă٭k!f Ĝưöd GdžLjqĂ ĬdžöpÚf DĜULj!f

(ł٤ƨĜưkdž ýĂlLjŬ Ĭkơ ł٤5GLjkdž GnjdžUzdž Ĭ5 ĬNjĂ) ʊlĂŬf ѕƨT!f ł٬ʊLjdž

ł٬λdž!Gh ł٬٬zkdž!f Ĝ٭Ă٭P ĸf٤Ĝ٤sk٤Úf ł5Ĝ٭ Ĭ٬Ƶ ł٤hĜηÚf LJƵ ł öĜnjj!f Ĭ5 ĸƨηƵ

.. Ĭh٤z!f _ ĬLjf٤öÚf _ Ĭ٭٤k!f

LJdž ł٬ff٤D ýĂơ ł٤hĜηÚ ĸf٤٭dž Ĭkơ ĂD ĸGhĜηq ʊzk Dž! ŭλdž ł٤f٤p!Ĝ5

ł öƨĂλ!f Ĝnjknηj! ƨ öʊ٬k ѕöƨʊ LJƵ ł٬ʊLjdž!f Ĭ5 ĜNjRĂsLj LJf٤öq DžULjk٤ ýNj :YĂLj

DžDÜ LJöödžöpŪf DžNjĜsk!fĂ ƨf٤٬k٤Ūf ýŭơÚ Ĝnj! l٤ĂĜηdž!f ł öhƨz!f ýĂp!f yđž ýdžz!fĂ

٭٤dž Ư ƨ5 ýĂĜơkĂ ăĂĂLj!f Ĝnjηdž٤Ljƨh yhĜkkĂ ł ö!Ĝơ!f ĜnjkĜs!Ĝơk Ĭ٬Ƶ ýĂzk٤ ĜnjLjD

ƨfĂơ!f ł٤Ĝö٤ Ĭ!q ł öpĂz٤!f ł öhƨz!f ł٭٬dždž!f ýödžk٤ ýNjĂ .ł٬ʊLjdž!f Ĭ5 Ĝnj! LJdžönjdž

ĸf٤Ĝök!f ł öĂlkh ĬLjf٤öÚf pĂzŢ!f Ĭ٬Ƶ pƨk٤ ĜnjLjD DžD ĬdžöpŪf DžNjĜsk!f ł zpƨ yö٤ĂkĂ

ĸĜưĂĜsdž Ĭ5 Gö٤Ă٤ Ĭưdžk٤ ýNjĂ Þ٤ĂĜơdž!f ł٤Ĝö٤ ѕöѕzkĂ ł ölj٤!f ł ö!ĂŢŪf

DžD ŠhƧz!f Ƨ Ƭ!f Š!ǧ fþþnqž Džư LjkĂ LJǴLjh! ljǴnk ǴnjkǴlǴǒl ýþhkĂ ýǒFfƧlǧ yǴž Łǒþn
þŠLjfƧǒÚf Ɣzǁdž!f Š5 ǴnjkƧ+ Šlhklǧ ǴnjLjD

Łǒlǵǒl!f Łǒdžljk!f ýǴnqž Š5 Ƨlklqž!f ǴNjƧǴlqž ŠǁZ Ǵǒ+Ƨk U5Ǵơklǧ ýNjĂ
Łþơklǧ DžD. ʂfƧz!f ýǴžT Š5 þfƧ+ŭf Łǒ!ŭlklǧf Šqžǵljkh Ǵnj!Ăhwp ŠǁZĂ Łǒþǵ ƬkpŭfĂ
. ăþƧ+!f _ Š+Ƨk!f Yfƨlj!f lþĂZ þnjTk! "ăƧ+lz!f"Ă "Šlǵǒl!f" LJǒh ŁnjnfĂdž

DžD Łǁhldž!f ǨfĂljl!f Š5 ǴǒƧNjǴU Ă!Ă Ǵ+lǴdžkdž ʂfƧz!f Šlhǒl ýNj :DžNjŭfĂ
þ Yfƨlj!f Š!ǧ Ł|ƱLjdž!f ýĂþ ƧnǒĂ ýdžǴ+!Ǵh ƧǴnjLjǒl

Ÿf Ɣƨơ Σǵdžơ LJǒǒLjǒƱlǁs!f yǴž ýǒFfƧlf ǨǴZfƨlj ăþdklǧ ýNj fƧǒPDĂ
ŁǒǁǒffƧlŭf ǨǴưĂǴsdž!f ăþdklǧ DžD ŁǒƧĂl Ł+ƧǴTdžh lþǒþn Łǒdžǒǁpf Ɣƨơ Š!ǧÜ
ŠLjǒƱlǁs!f Ƨ ůP!f Ƨslǒ ýNj Dž ..Ł|ƱLjdž!f Š5 Ǵǒǁ+ þǒþn yþfĂ Š!ǧ ŁǒƧĂl!f
ÞŁǒLjǒƱlǁs!f Šưf Ƨŭf Š5 LJǒkdžĂ+ơĂ LJǒlǒFƧ ƧĂnjU LJZ ŠLjǒƱlǁs!f

Ưzh ăĂl _ ăþǴlkZD Š5 _ Łlf ƧÞ!f DžplkDž! _ ƧĂǴơdž _ ŁǁFlf ǴnjLjD
LJdž Ǵnj! ǨǴhǴnǧ LJZ Łơh!f lƧĂƧưĂ ǴnjơƧƱh Ƨλ+f ǁlqžkLj ǴLjǁzŋk Šk!f ǨǁǒsǁP!f
ƧZǴTdž ƷþƐþǒ Džǒþp DžǁơĂNj þǒþn ƱlĂD ʂƧT CǴLjh LJǧ _ůλdž _ ǨǴǒsǁP!f ljRNj
Ǩdžǁơ ŠdžUz!f ǴǒLjǴƱǒƧhƱ Ü lƧǒǴƷdž!f ǨǴǒdžlqž!f Ưzh RPD LJDĂ Ü LJdžƨ Rjdž Ɣƨƺ!f
lþơkdž!f ǨǴǒŬĂ!f Ǩ!ĂǴơ ǁ!R+Ă ÜOǁsk Dž! Ǵnjlj+! Ǵnj! ýfĂdž Šdžǒǁpǧ DžǴULjh ǴdžĂǒ
þǴŋǒǧ ýĂǴơ NJlsLj ƧƬǴLj!f þhZ LJD ýh Üčĕđđ DžǴZ þfþƷh Ƨǁơ ýŭP LJdž Łǒ+ǒƧdžŭf
ǨǴǒŬĂ!f ŁzLjǴdždž ƔLjǴn Š!ǧ NǒǁZ Ǩƨnjnd čĕĒē Łlǂlj LJ+! ŠhƧZ Šdžǒǁpf DžǴULj
.ŁǒhƧƺ!f ýĂþ!fĂ lþơkdž!f

Džǒǁpŭf ŠǁZ ǴnjkLjdžǒNj Ưƨ5 þǒƧk ăƧPD ăĂp ǨŬĂǴơdž! Łlfƨþ!f ǨưƨzĂ
LJdž ββZĂ Σǵdžơ ÜŸf Ɣƨơ ǴǒƧĂl Džư ǒ Ƨ!Ǵơk ƧhZ Ǩzl Šk!f LJfƧǒǧ ýλdž
Ǩþƨ5DĂ ÜŠ+ǒƧdžŭf RĂsLjǁ! Ư5fƧ ƱlĂD ʂƧT þǴŋǒǧ Š!f ʂfƧz!f ýPfþ ýFǴƬs!f

Ł ŏLj ļ !f Ć njkŏĂNj ĎĽZ fβĆdžkŽϱ fƧŖηĂ fβdž ăβĂzļ!f ƧĂβĽ! Ł ŏ5fĂ ŁơĆļdž Łļ fƧβ!f YĆdžƵŪ̄f NIηĂ Ď5 Ł IƵLjdž!f βĂIk LJD Ď5 Ł ŏļĆļŪ̄f Ć njkhuƐƧĂ Ł ŏĽŏĂdžk!f Ć njkfƧβpĂ Ü ʂ fƧz!fĂ LJŏƵļ Ľ5Ă LJĆLjh! Ď5 ĆĆnjη DžZβ Ď!ϱ ĆnjZƧRD Kβkdžd5 … Łŏη ƧĆP!f lĂI!f ŁLjƨfĂdž! LJŏŏLjļ CĆ Ľơǂ LJĆkļǂĆhĂ Ćŏǂƨk ydž ƵhfƧk!f ʂŏλĂk Ď5 Ku Ɛ ƧĂŰ Łŏh Ƨz!f KfƧĆdžŰfĂ LJβƧŰfĂ ƧŢdž Ćnjzdž Dư ŏ ĆŏZĆhƧ Ć ʂ!Ćơk KĽǂTĂ ÜŁŏLjfƧŏŰf Ü(ĆŏηƧĆP ĆhZŰ LJfƧŏϱ Ď IhŏĂ) Łŏh Ƨz!f ýĂβ!f Dư ŏ Ď džŏĽpf DžĆULj! lfĂLj βĆηŏf 2 βnjh Ł ŏβơĽ! Kƨ ʂp ĆdŽLjϱĂ ăβĂzļ!f NIηĂk!f fRnj! Łŏ5ĆT ŁhĆnϱ CĆƵZϱ Łļ fƧβ!f ýĂĆơk Dž!Ă βƧdžk!f ǂ ƨƧơ ƧŏĂƵk Ď!ϱ Ď džƧŏ ăR!fĂ lβZĆl!f Dž ļϱ ýdžơŏ ƧPc YĂƧTdž LJZ KƧTkLjD Ď k!fĂ ƧĆdžzkļŰf β ư ĎLjƵĂ!f ƧƧơk!f ǂ ƨơ ƧfƧƐ ĎĽZ LJĂǂk! Ď džŭ ļŰf ýĆPβf Ď!ϱ Ď zļk lβZĆl!f LJD Ćŏ5ĆP Σŏ!Ă..LJŏƧTz!f LJƧl!f LJdž ýĂŪ̄f 2 Ţ Lj!f Ď5 Ď5 ŁdžFĆl!f Łŏ ļĆŏļ!f DžULj!f ĆNjƧλD ĎĽZ Ư ĂIkk Ď džŭ ļŰf Dž!Ćz!f ydž Ƴ Ƨơ Ď5 Ć ǂŏƧdžD … ββTkdž!f Džŭ ļŰf lβZĆp ĎĽZ DžĂlŏ βŏβη Ď džŏĽpD DžĆULj ĆnjĽơdž ýơŏ! ŁIƵLjdž!f

DžĆULj!f LJD ĎNjĂ Ćnjŏ5 Σh! Ů Łlŏlơ ƧŏƧlk ýĂơ ƧĂβk ĆnjdžĂdžZ Ď5 Łļ fƧβ!fĂ KĆŏĂnj!f YfƧŢ ĆnjĽpD Σŏ! _ lβŏβZ ýdžfĂZ Ƴhļh ŮĂp Ů ŭz5 ƧĆnjLjf βp Ď džŏĽpŰf ŁŏƧƵl!f Kfƨzlj!f Ƴhļh LJks!f ýĆzkTD ƳLjĆη Ď!ϱĂ ÜŁŏdžŭ ļŰfĂ Łŏ ļƧĆ5!fĂ Łŏh Ƨz!f ĂD LJĆLjh! ĂD ʂfƧz!f Ď5 CfĂļ ĆLjLjŏZD DžĆdžD yhĆkk Ďk!f βNjĆTdž!f ĆdžĂ ŁŏLjŏβ!fĂ Łŏp Ƨz!fĂ .. ƧĆŏnjLjŮf fRnj! KĆŏĽηk ăĂļ LJŏƵļ Ľ5

lƧhP!f ýŏŢĆsk (Ćnjŏ5 ĆldžZ Ƨλ ŁŮf Ƨhkzk Łŏfƨη Ď5) Łļ fƧβ!f KβŢƧĂ ĆNjRĂsLj ƵļhĎ5 Ƴ Ƨƨ!f Łļ5ĆLjdž Ď!f Kzļ ĆdžβLjZ ƧŢĆLj!f βhZ LJdžƨ Ď5 _ ŁŏƧŢdž!f βhZ Łŏ ŢPT :ĆnjLjdž Kfƨŏdždž Ď!ϱ fβĆLjkļDĂ Ďkŏ5Ăļ!f βĆơkŰf LJdž DžZβh ŁIƵLjdž!f ĎĽZ ƧĆdžzkļŰfĂ ýŏfƧļŰ ăβĆzdž!f Ďhƨz!f ĎdžĂl!f Ƨǂs!f ŁŏhzTĂ ÜŁŏdžƨŏƧĆǂ!f ƧŢĆLj!f LJĆǂ ăR!f Ď5ĆlλfĂ Ď džŭzŰf ĆNjƧĂβĂ ÜăβĆŢkpŰfĂ ĎLjĆǂļ!f ƧŢdž ýlλĂ Ü Ďhƨ Ɛ!f ŁơĆƵŰf Ď5 ŁŏƧŢĆLj!f ƧŢdž Kơηlj βl!Ă .. Ď ư Ćdž!f LJƧl!f KĆLjŏkļ Ď5 fβfƨ

ƨĠƬkljƍ Ǐ5 ƘdžNjĠƖĂ ÜĠǒhŏ!Ă LJdžŏ!fĂ ƚfƨz!fĂ ĠŏƨĂƖ Ǐ5 ƳƨƵ! Ɨŏ!fĂdž!f ƘĠdžĂ‡ơ!Ghu ýdžz!f Dƥhudž ƘƖƨ‡Ă ÜǏhƨz!f YƨĠT!f Ǐ5 ƳƨƵ! ăƥĠzdž!f Ǐhƨz!f ǏdžĂl!f ƨ‡ƚ5!f LJ‡! .. Ɨŏhƨz!f Ɨ ŏdžĂl! ƚfĂ Yƨƥ‡ Ɨŏhƨz!f ýĂƥ!f Ɨzdžĝƞ ƘƨƨhfĂ ‖ƨkTdž!f Ǐhƨz!f ĠnjĿjdž Ü lƨŏλ‡ ƘGhulzhu ƗŏƨƬĠĿj!f ƨƬdž ƘĠơĂdžƟ DžƥƟƬk LJD Ɨlzk!f ƨfƥpŪf ƘCĠT ƗhuPlj!f ƳơƖĂ ÜLJdžŏ!f Ƴƨơ Ǐ5 ljƥƨfĂdž ƦĠ5Ljklƍ ƳhuƖhu ăƨƬdž!f ƥĠƬkpŪf ƨƨư k Ǐk!f ƗTl!f LJ‡! .. ŗŏƨƬdž ƗLjdžŏNj NJkƨhukƵD Ġdž! ĠnjdžƵƥ ƚfƨz!fĂ ĠŏƨĂƖ Ǐ5 Ɨdž‡Ġơ!f ǏJƵ Ġnjkưhuƥ DžĠ‡ơD LJdž ýŏƑfƨlƍ ƘLj‡dž Ǐk!fčĕĒē Ɨl‡Lj ƘLjĠ‡ ƨŏzhu!f ƨnjU ƘdžƬp .. lƨƹĂ Ɨŏhuƨz!f Ɨ5ư!fĂ ÜƗŏƨĂƖ!f LJŮĂƞ!f NJhuưNjĂ ÜCĠLjŏƖ lƨŏƨƞ NJhuT

Ǐλŭλ ƨ!Ġơk ƨĂnjU! čĕēČ DžĠƵ Ǐ5 (ĠlơŮ) ƨƬĠLj!f ƥhuƵ lĠ5Ă ƘƥnjdžĂ yđž NJkfƥĠŏp ƘdžƥƟƬD LJD Ɨhuŏ Dž! ÜƗŏƥĂƶƖ!f Ɨŏhuƨz!f Ɨ‡ǏdždžĐ!fĂ ĜŏƨĂƖĂ ƨƬdž LJŏhu ýƬ5Ljdž Džŭ lhu ƘfƥĠƖ!f Ƴ!ĠƟ5 :ƚŏƨƟ Ǐ5 ‖!R ƥzhu DžnjLjdž ý‡ ƨŏlŏ! Ü Ư zhu!f Ġnjưzhu ljRĂ5Lj ƟlhĂ Ǐkŏ5Ălƍ ƥĠơkŰf yđž NJkĠpŭƵ ƥŏƟŏĂkhu ƥlŮf U5Ġơ ƥƨĂ ÜýŏFfƨlƍ yđž . NJŏǏƵ ƘlƨĂdž Ǐk!f ƟĂƶư!f ƨλD Ɵ5Lj!f ƨUơ y5ƨ ƥl5 ýƬŏ5 ‖ǏdžƵ!f ĠdžD LJGĿjhu! Ǐ5

Ɨŏhuƨz!f ƘĠư pĠLjk!f lRNj LJD ƘƨhukƵD ĠdžƥLjƵ ƚơ ǏǏƵ Ɨlfƨƥ!f lRNj ƘLjĠ‡ ƥl!Ă LJdž Ɨl5LjdžƵ!f ƘĠlĠŏl ƷĂƬ Ǐ!ƍ Ƙƶ5ƥĂ ýklđž Ǐ5 ǏdžĂl!f YĂƨTdž!f ƘhuĠƬD ƥp !! ƗdžŮf Ɨơǐ Ƭdž Σŏ!Ă Ɨ!Ăƥ!f Ɨơǐ Ƭdž ŗŏĂ!ĂD Dƥhudž ƚǐ5Ljdž

Ɨ‡ǏdždžĐ!fĂ ƚfƨz!fĂ ĠŏƨĂƖ LJŏhu Ɨlƶ5GĿjdž!fĂ ƨơĠLjk!f ƨFfĂƥ ylkk LJD Ġŏzŏhu5 LJĠ‡Ă .. ƗŏdžŏǐpŰf lƥĠŏl!f DžǏlkhu ƨƥƞŰf GnjLjD ƘDƨ Ǐk!fÜ ŗŏƥĂzl!f Ɨŏhuƨz!f

Ɨŏ5ƚLj!f ĠnjkfĂƨλ ǏǏƵ Ġnjkƞơ ƘLjhu ƥp ŗŏƥĂzl!f Ɨŏhuƨz!f Ɨ‡ǏdždžĐ!f LJD DžĂǏzdžĂ Dž! Ǐk!f ĜŏƨĂƖ ǏǏƵ ƚĂƚkk ĠnjǏzƞk Ɨŏhulj Kfƨŏdždž ǏNjĂ Ɨŏdžŭlƍ Ɨ!Ăƥ‡ ĠNjƨ‡ƨdžĂ ǏdžŏǐpŰf ƥŏzƬ!f ǏǏƵ ĠpĠ5Lj ylĂD ăƥĠŏp ypĂdž ƚŏlơk! Ɨŏ5Ġ‡!f lƨƥl!f ‖ǏkdžĐk LJ‡k ÜƘŏĂ‡Ǐ! ĠnjơĠŏkƞƍĂ ÜLJfƨŏƍ ƥư ƳĂƨơ!f ĠnjĐk‡njLjD Ǐk!f ƚfƨz!f ǏǏƵ ‖!R‡Ă…

ĠdžĬ!ƒ ĸLjadžƠĠ5 ýöĽơk!ƒ ƒĶNj ƧĠƠϱ Ĭ5 ŧöƧÅơdž ŧƠlLj ĬĽŻ ĠNjþö ŧlƒƧþ!ƒ ƴưkÅ ĸƒƧöϱkdž!ƒ LJdž ŧĽdžη NJkdžŻþ ăĶ!ƒ ÜƠlÅŰƒ ѕƧT!ƒ Ĭ5 ϒĠƠpŰƒ þþzkdž LJƨƒÅk NJödžlk ĴöĽP!ƒ ýÄþÅ ŧöþÅƨl!ƒ ŧöhƧƨ!ƒ ŧ+Ľdždž!ƒ Ĭ!ϱ ƧTdž LJdž ŧöþĠTkpŰƒ lÅl!ƒ ýĠlkljƒ ĠnjdžNjƒ Σ Ƨƒþdž!ƒ Σöldkł ŧöƑƧdž!ƒÅ ŧŻÅdžldž!ƒ DžüZŰƒ ýƑĠlÅ Ĭ5 ýÄþ!ƒ lĶNj ĶÄѕlj ĬdžĠljkÅ LJöh yĎžηk NJöη0!ÅöþöD ŧöƑĠLjƛ ƨÅƧhh - ‖!Ķ! Ġƨhŀ - ŧlƠLjdž!ƒ ĸKdžlkDÅ .. ĸĠƨdžĠη!ƒÅ ăÅl!ƒ LJdž ĶPkD ăĶ!ƒ Ư5Ġơdž!ƒ ĬljöþƒÅ (ĬljĠdžĽƨ!ƒÅ Ĭ+ƒƧkTŰƒ) ĬdžÅl!ƒ Ƨ+ѕ!ƒ . NJ! ƒƨ+Ƨdž JöĽP!ƒ Ĭ5 lþöþη!ƒ

LJ+k Dž! lƧkѕ!ƒ ‖Ľk Ĭ5 ĸƨƧh Ĭk!ƒ ϒĠƠpŰ̄ƒ ŧöþþƨk LJD ŧlƒƧþ!ƒ Ƨ+ĶÅ DžĠZ Ĭ5 ŧödžŭlŰƒ lƧÅƛ!ƒ þƨh LJƒƧöƒ Ĭ!ƒ ĸKþkdžD ĠdžljϱÅ ŧöhƧƨ!ƒ ýÄþ!ƒ Ĭ5 lƧÅTơdž ŧöơĠlj!ƒ ĬĽŻ þþTö LJĠ+ _ ŧöljfƧöŰƒ lƧÅƛ!ƒ ýhp _ ljĠT!ƒ LJD Ġ5ÅƧzdž LJĠ+5čĕēĕ ĬdžŭlŰƒ Åĭhƨƨ!ƒ Dž!Ġƨ!ƒ LJŻ LJfƧöϱ ýTϱ ĬĽŻ ƧTfÅ ŧöljfƧöŰƒ ŧöÄnjĽ! ŧölƧĠѕ!ƒ lƧÅƛ!ƒ ϒĠlZD Ĭ5 LJ+! Ü JöĽP!ƒ Ĭ5 ăÅl!ƒ ăƧ+lz!ƒ ĠNjĶÅѕlj DžƐƧ LJfƧöƒ ýƨzѕÜ ŧöPöƧĠk!ƒ ŧöÄnj!Ghh Ġnjlѕlj ƠhƧ ĸKþĠZϱÅ ŧödžŭlf ŧ!Åþ+ Ġnjlѕlj LJfƧöϱ ĸKơƧƠ ƒĶNjÅ .. Ĭhƨƨ!ƒ Dž!Ġƨ!ƒ Ĭ5 ylk Ĭk!ƒ DžŭlŰĠh ŧTĠP!ƒ ŧlþldž!ƒ yþƒÅdž!ƒÅ ŧödžŭlŰƒÅ ŧöƧThl!ƒ lÅl!ƒ LJdž lþZĠp Ĭ!ϱ lþljkldž ƠlÅŰ̄ƒ ѕƧT!ƒ Ĭ5 ϒƠp Ĭ!ƒ LJfƧöƒ ĸK!Åơk Ĭ!ƒ ĠÅ!ĠÅ ƒƧĠök Ƨĝư ƒ) Ĭdžŭlf ăƧÅƛ ĬlĠöl Ƨ+5 Ĭ!ƒÅ ŧöþĠTkpŰƒÅ ŧöƧ+lz!ƒÅ LJdž GpĠƠLj ylÅD ĶÄѕljÅ (Ư5Ġơdž!ƒ Ĭljl!ƒ Ĭljöþ!ƒ Ƨ+ѕ!ƒÅ Ĭhƨƨ!ƒ ĬdžÅl!ƒ Ƨ+ѕ!ƒ ƧĠök ĸKĠƨdžkηdž!ƒ Ġư öD ĠdžhƧÅ LJGLjh!Å ѕƒƧz!ƒ Ĭ5 ŧözöT!ƒ ĸKĠƨdžkηdž!ƒÅ Ġöƨ Ål ýŭP ƧĠök!ƒÅ LJdžö!ƒÅ ŧöhƧz!ƒ ĸKƒƧĠdžŰƒÅ ĸKöÅ+!ƒÅ ŧöþÄzl!ƒÅ LJöƧoh!ƒ Ĭ5 ŧözöT!ƒ .. ΣĠdžơ ŧ+Ƨơ Ĭ5 ýλdžkdž!ƒ LJöƠl½5 Ĭ5 ĬdžŭlŰƒ

Ĭk!ƒ ŧöhƧz!ƒ ýÄþ!ƒ ŧƨdžĠη5 ĬkĠlld ý+T ŧöhƠl!ƒ ŧöþþzk!ƒ lĶnj! LJĠ+Å..

ĬNj ĸKĠLjözhl!ƒ Ĭ5 ĸKƨnjU ăƧPƒ ŧlld ĠnjkdžơƒƨÜ ăƧTdž!ƒ ĶÄѕlj!ƒ lƧkѕ! Ķþln Ġnjh ĸKlơ! DžÅ Ü ŧöþÄzl!ƒ ŧöhƧz!ƒ ŧ+ĽdždžĬ!ƒ ĠNjþÄlk Ĭk!ƒ ĬdžŭlŰƒ Ƨdžkdž!ƒ ŧdžUljdž

ăβĂzl!f ƧĂβ!f ‖!Rh ΣƧ≠kŏ! ÜĬηŏ⁄P!f LJĂĞzk!f Σ⁄ηdž ĬNj ăƧPD ŁdžÜLjdž _ ĞlơŮ _ Ꮶ⁄lkLjD βp ƧTdž LJD ‖!R Ĭ!ş ĞLjƽư D fRfĂ.. ĬhƧz!f DžŏβpŮf Ĭ5 ăƧĂơdž!f LJŏhk! ÜŁŏβĞTkpŮf Ldžŏljk!fĂ DžĞÜLj!f LJdžf ýλdž ŁŏPfβ DžĂdžNj Ĭ!f ŁŏdžĂl!f ᏦĞdžĞdžkNjŮf LJdž ÜĞƽLjc ĞNjĞLjƧ≠R Ĭk!f ⅄Ghlū! ŁŏβĂzl!f ⅄Ğlơ! ĞdžĞdžk Ƨ⁄kPD βp ăĂl!f LJfƨŏdž LJD Ğlj! LJdž ƽfƧz!f Ğnjh ᏦƧdž Ĭk!f ᏦfƧĞl≠ljŮf Ł⁄l LJdž fƧŏλ≠ ᏦβĞƽkl f Ĭk!f LJfƧŏŮĂ Ł!Ăβ!f ƟĂllĂ Ü ᏦĞljŏzlk!f Ĭ5 ŁdžƧĞTl!f ᏦGhĂlz!fĂ ᏦŏĂ≠!f Ĭ5 Ğnjkdžŏ⁄Nj CfƧη Ł fβơD ᏦĞŏZfβk DžĞdžD ŭŏĂƟ Ł⁄fƧβ!f Ƨ pĂkk LJD ĞŏzŏhƟ LJG≠Ă ĎČČď DžĞZ Ĭ5 Łŏλzh!f Ꮶ⁄lzηĂÜ Łŏ!Ăβ!fĂ Łŏdžŏ⁄pŮf ᏦĞpŭz!f ƧNjĂηĂ ý≠T ᏦƧŏƐ Ĭk!f ĎČČčƧhdžkh⁄l ⅢƧĂη Σ ŏƑƧ!f lƧfβϱ ᏦĞŏĂ!ĂD ŁdžƑĞp Ĭ5 ĞTĞP GljG≠dž ýkơk ƟlĂŪ̄f ƽƧT!f Ł⁄Ɵljdž .. ββη!f LJŏÜ5Ğơdž!f LJdž NjpĞ5ƧĂ ţ Ăh Ăŏ⁄hβ

⅄Ƨơ!f ĞnjLjdž Ü ŁpĂh⁄ldž ƧŏƐ ᏦĞ⁄lĞŏ⁄lĂ DžŏNjĞƽdžĂ ᏦfβƧƽdž Ł⁄ƟLjdž!f ᏦdžZ Ğdž≠ ƧƟP!f ĂD ÜĬdžŭ⁄lÚf Ƨ ƧƟk!fĂ Ü⅄ĞNjƧŪ̄f Łơ5Ğ≠dž Łŏη̆kfƧk⁄lfĂ ÜŁŏpĞhk⁄lŪ̄f ăD Ł⁄ƟƧ⁄ldžŏβ!f ⁄lƧ≠5 ⅢfĂƧĂÜ ƧdžơŮf Ĭkŏ5Ă⁄l!f ƧƟP!f ýơdž ýơ ăR!f Ƨư PŪ̄f ýĂβ!f DižơƧ LJdž β!Ăŏ ⅄ĞNjƧŮf LJf ŁŏƧULj Ĭ!f l̆pLjk⁄ldž!f ŁŏƟfƧpĂdžŏβ!f ƧTLj Ł⁄Ğŏ⁄l .. Łŏzdž⁄l!f

⅄Ğ⁄lZD Ĭ5 Łŏ≠ŏƧdžŮf lƧfβÚf ĞnjkzhkD Ĭk!f Ł⁄Ğŏ⁄l!f LJD Ł⁄lfƧβ!f β≠ƋkĂ.. ƧŏƐ NFĞKLj Ĭ!ş Ꮶβ ĞdžLjϱĂ ÜKdžZƨ Ğdž≠ GLjĞdžD Ƨλ≠D Dž!Ğz!f ýzηk Dž! Ƨhdžkh⁄lčč Łfβơf ýλdž Ɵ⁄lĂŪ̄f ƽƧT!f Ł⁄ƟLjdž Ĭ5 YĞưĂŪ̄f ýdžηdž ĬŴZ Ĭh⁄l Ƨŏλdk Ğnj! LJG≠ lƧTĞhdž Ĭ5 ŁŏzŏT Łŏlj⁄l ŁljkƧ ýĞzkTDĂ ÜĞŏdžŏ⁄pϱ fƧĂβ Ğnj⁄lƽlj! ⅄⁄ƟƟk lĂl≠ LJfƧŏϱ ƧĂnjU: Ĭ!f lβZĞl!f ƧTGljZ ý⁄l⁄lkĂ Gŏ≠Ƨk ƽ⁄lĭŏ ý≠Th ŁŏβƧ≠!f ᏦĞơĂdžƟ!f βZĞTkĂÜ ƽfƧz!f Łfβơ5 ƧGlj!f Ĭ⁄ŴZ fƧŏλ≠ Ğkŏƨ Ꮶh≠⁄l ăƧPf Ꮶfƨŏϱkdž ‖!R Ĭ!f ƧĞưŏĂ… ƽfƧz!f Ƨ ƧƟkdž!f ăβĞnjη!f ƟdžLj⁄l! ĞŏdžƑĞZ fƧĞTkLjf _ Ğdž ƧULj ŁnjηĂ LJdž _ Ƨhkzk Ƨhdžkh⁄l DžfβT DžĞÜLjĂ ÜLJĞk⁄lLjĞƵD Ĭ5 LJGh!GƟh ŁơĞƟŮf LJD Ğdž≠ Ü lβZĞl!f DžŏULjk Nh ăβGljŏ ăR!f

ĬlŻ þZĠl ĠdždžÜþTp 2ðE LJZ LJf2ðç ĬlƵĠljdž s2hD ýfsD þpÜ sf2z!f Ĭ5 LJölơ Ładžs dkdž!f Łð‡ð2džŮf Ił Ġðl!f LJf DžNjŮfÄÜ ĠnjLjdž 2ÄP!f ΥηÄklð þp ý‡Thu ĠnjkÄp sÄ2h ĸLjĠ‡ Ĭk!f yþfÄdž!f Ư zhu YĠη2klŮ Ġðl Ä2! ĠT25 Ködžþp ƵlÄŮf s2T!f Ĭ5 Ġðhu2Z Ł!Ä szdž!f) Ġð2Äl ydž ĠnjkĠpűZ CĠðơf ĸþĠZd5.. lþ2Ġh!f Υ2ơ!f ýűP Ġnjlkơk LJdžŮf Σlηdž 2ĠƵç Ĭ5 ŁðĠdžơ!f Ư zhu Ġnj! ĸ25ÄÄ (LJĠLjh! LJdž ĠnjηÄ2P þzhu Ġð!ÄþÄ þÄlZÄ ŁdžPư Łơlld ĸĠlsT ĸþlZ Ġdž‡Ü Θűl!Ġh ă2Äl!f ţ ðη!f ĸþÄsÄ Ü .. LJf2ðf ydž Łð2Ġηk

LJð2Tz!f LJ2l!f LJdž Ĭ!ÄŰf ĸfÄLjl!f LJdùhu 2f2pŰf Ĭ!ç ĠLjNj Ił f2þ!f f lPkÄ ĬdžðlpŰf ƵlÄŰf s2T!f DžĠULj ĸĠLjÄ‡dž LJdž þðþz!f Ĭ5 Łð2Rη ĸf2ððçk ĸþnjT þp 2hdžkhlčč þzhu Ġdž Łhlơ Ĭ5 ýơf2dž lþZ DžĠdžD ĸspÄk Ġdžþljz Ił f2þ!f ĸhĠTD þl!Ä.. þfþçhu ƵÄll ĸþnjTÄ ĎČČđ Ü ĎČČď ĬdžĠZ LJðhu ĸþkdžD Ĭk!f Ł lơ2dž!f ĠnjdžNjf ýz! ĬlŻ Υ2ơ!f DžfþPkl Ú Ġ‡ð2džD ΘÄdžƵhu ĸsðdžk Ä Ü ƵlÄŮf s2T!f DžĠULj ‖ ł5kÄ ĬlŻ ĸl2Ädž ƵÄçư ydž ĸLjdžfskÄ ÜĠð2Äl LJf2ðf ĬlŻ Ƶçư lł! Łlðl Ł‡ sf2z!f þĠηðç Ĭ5 Ġ‡ð2džD s5PD þzh5 ŁƵf2pÄdžðþ!f 2Ġldž YĠhkŰ Ł1ƵLjdž!f Ĭ5 Ġ‡ð2džf CĠ5lơ 2hdžkhlčč ĸĠdžηNjÄ LJölơ Džfþ sf2Z LJðh Łðl5 ĸűT ÄD ýdžĠT 2Ġdžþ Łơlld ĸLjĠ‡Ä . sf2z!f ýűkơŰ Ĭl Ġld 22hdž‡ ŁƵ21džþ!f 2ĠzT Łð‡ð2džŰf l2fþŰf ĸ2ĠkPD ýTk Υ2çl! Łð!fÄdž ĠhPlj ŁðƵf2pÄdžðþ!f ŁηÄdž s2sk LJD Ĭ!ç Ĭdž2k Łð‡ð2džŰf ŁƵP!f .. Ġnj! Łð!fÄdž RÄslj Ł1ƵLjdž þĠηðç ĬlŻ þZĠlkÄ D‡ơ!f Ĭ!ç

LJ! ŁƵ21džðþ!Ġhu f ĠP!f ĠnjZÄ2Tdž LJD Ġ‡ð2džD ĸþnÄ Ł!Ġ!f Łlơ2dž!f Ĭ5Ä ŁðƵf2pÄdžðþ!f 2TLj! ĠnjƵÄçư "slzk" LJD ĸ2ƵưD5 ĠNj2UkLjk ĸLjĠ‡ Ĭk!f 2ĠdžÄ!Ġhu Ĭkdð Ü ΣĠdžơ DžĠdžD sð2Ƶ!f ĸơl5D þp ŁðƵf2pÄdžðþ!f lRNj LJŮ ƵlÄŮf s2T!f Ĭ5 LJZ Ġ‡ð2džD yηf2k! Łðhu2z!f ŁdžULjŰf ĸơĠk2D þl!Ä … 2Tdž Ĭ5 LJödžlldž!f LJfÄPŰfÄ .. lÄl!Ġhu ŁðƵf2pÄdžðþ!f Ư25 Ił Ġðl

Ǐ!ƒ ǵ₮ŏƨdžD ƘƨƱư D ĎČČĚ-ĎČČē ǏdžǴƵ LJŏh ƘþkdžD Ǐk!ƒ ₮zhƒƨ!ƒ ₮ǹơƨdž!ƒ Ǐ5Ă ƘǴŏĂlk!ƒ ₮lǴŏl Ǐ!ƺ ₮njɳƒĂdž!ƒ ₮lǴŏl LJdž Ƙǹlkljd5 ǵnjklǴŏl Ǐ5 Ǐƒƨɳ ýŏþzk ƨǴljƑklƺ ǏǹƵ ƘzɳTĂ ÜǴŏƨĂlĂ LJƒƨŏƺ yđž ǵnjknjɳƒĂdž lþơ Ƙ55PĂ ƘǴl5Ţ!ƒĂ ƽŏƨƱ LJƵ ₮ŏĂp lƨk5! ǵnjlŏǹzk Džk Ǐk!ƒ ₮ŏǹŏƒfƨlŪƒ ₮ŏLjŏƱlǹ5!ƒ Dž̆ǔl!ƒ ƘǴưĂǴ5dž .. Dž̆ǔlǹ! Σŏ!ĂhǴljƒ ƨdžkƋdž ₮ŏǴƵƨ

ǔdžD ₮ŏlǴƑƨ!ƒ ƘǴhǴPklj̈Ƒƒ Ăơlj NɳkkƨǴƱljŪƒ ƘDþh ĎČČĚ DžǴƵ yǹƱdž yđž LJ₮!

ƽƨT!ƒ Ǐ5 ₮ŏ₮ŏƨdžŪƒ ₮hzǹ!ƒ þZƒĂp ƨŏƵŏ! Ư ŏhŪƒ ƘŏhƱ!ƒ Ǐ5 þŏþɳ LJ₮ǴlǏkdŏ LJD Ǐ5 LJdž ƨþơLjŏ ă℟ƒĂ þĂlŪƒ Ǐ lŏƨ5Ūƒ ǴdžǴhĂD ƨĂ5 ₹ljdž ƨŏλ₮ þƒþdž ýǴl ǁ!℟Ă Ü ƱlĂŬƒ .₮ŏdžǔlǺ ýĂŢD

lƨĂƨư!Ǵh Σ₮zLjk ₮džFƒþ lƨĂƨŏl ₮!Ǵơ Ǐ5 ƱlĂŪƒ ƽƨT!ƒ LJD :ƨǴŢkPƎh Njŏǹdžfk ƨƨɳĂ þdž ýǴơ Ǐ5 ýƱk Ǐk!ƒ ₮ŏdžŏǹpŬƒ ăĂl!ƒ Ư zh! ǏdžŏǹpŬƒ ƨĂþ!ƒ ǏǹƵ ǁƨơŏ ă℟ƒ ΘĂdžƱ!ƒĂ lĂl!ƒ þĂþơĂ ₮ŏdžŏǹpŬƒ yƒǴpĂ!ƒ ýλdž Ƙfþþơdž!ƒ LJdž ₮ZĂdžɳdž ƽ5Ă ý₮Tkŏ þŏþɳ Ǐdžŏǹpƺ DžǴƱLj DžǴdžD ƨlj LJơLj5 Ü ýƒĂơŬƒ ý₮ Ǐ5Ă ₮lƱljdž!ƒ ýĂþ .₮hƨǴư kdž ădƨ